

شرح قواعد الإعراب

بجلال الدين المحلي

شرح قواعد الاعراب ، تأليف جلال الدين المحلي ،
محمد بن أحمد - ٥٨٦٤ هـ . كتبت في القرن الحادي عشر
الهجري تقديرا .

٢٥ ق ٢٣ س ٢٢x١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٢٤٠

الاعلام ٢٣٠:٦ هدية المعارفين ٢٠٢.٢

١- النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف ب تاريخ

النسخ ج - شرح المحلي على قواعد الاعراب

د - شرح ج - الدين المحلي على قواعد
الاعراب .

هذا

شرح قواعد الاعراب

للامام العالم العلامة

جلال الدين

المحلى

البشاي
مصر

مصر احمد بن واسير
محمد



احمد بن واسير
مصر



هذا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ الامام العالم العلامة المحقق المذوق المصنف
شيخنا الفقيه جلال الدين محمد بن محمد المحلى ان افعى رحمة
الله عليه احمد لله **قوله** شرح على قواعد الاعراب
قوله اما في موضوعه لعينين احدهما للتفصيل بحمل نحو قولك
هو لا فضلا اما زيد ففقيهه واما عمر وفتكهم واما بسرفكذ الي
اخر ما يقصد الثاني استلزام شئ لشيء ان ما بعدها شئ
يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا استلزام شئ لشيء اي استلزام الشرط
للجزا والمعنى الثاني لا زرها في جميع موافقها بخلاف المعنى الاول
فانه قد يتجزأ عنها وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها
في جميع موافقها فاللزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى
والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ علي تعني
واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان
جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقيام يدفع دعوى التزام
التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبيان **نقول**
في حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها في الاصل موضوعا للتفصيل وهو مقتضى تكررها
فيؤدي الي الاستتقال لهذا ايضا وايضا لغرض معنوي
واما انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام
وتفسير ذلك ان اصل اما زيد فقيام اما يكن شئ فزيد فقيام
يعني ان يكن ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم

بوقوع

بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع
شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها
شتم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين
الشرط والجزا على ما بين ذلك لزوم القيام لزيد حذف الملزوم
الذي هو الشرط اي يكن من شئ وايتم ملزوم القيام وهو زيد بمقام
ذلك الملزوم وبقي الغايين المبتدأ والخبر لان التسمية ما بعدها
لازم لما قبلها فحصل غرض الكلي وهو لزوم القيام لزيد من شرح
الحاجية للرضي وذكر ابن مسعود عن ابي هريرة وهو التوكيد قال سئل
من يذكرة ولم ار من احكم شرحه غير ابو مخنف فانه قال فائدة اما
في الكلام ان لفظه فضل توكيد فتقول زيد ذاهب فاذا اقصت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدده الذهاب وانت
منه غريزة قلت اما زيد فذا هب ولذا لفظه سمي به في تفسيره
مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدله بقايد بين بيان
كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى من المعنى **قوله** بعد
هو من الظروف المبنية عند قطعها عن المضاف اليه لمساها بها
الحرف باحتياجها الي معنى ذلك المحذوف فان قلنا
فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم تبين معه كالاتي
الموصولة فانها تبني مع وجود ما يحتاج اليها من صلته قلنا
لان ظهور الاضاقه فيها يرجح جانب اسميتها لا حقتضاها بالاسم
اما جح واذ اذ فانها وان كانت متصاقة الي الحمل الموجود
بعدها الا ان اضاقته ليست بظاهرة بل ان الاضاقه في الحقيقة
الي مصادر تلك الحمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل بعض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قلنا لا ردا ردة



فما سربوا بعد اعلى لذة حملا ومنه القراءة الشاذة للامر من قبل
ومن بعد قيل لما عرفت جيبه لانه اذا تزك الاضافة فيها ولم
ينوا المضاف اليه اعرب لعدم تضمن معني الاضافة فعلى القول الاول
لا فرق في المعنى بين ما اذا كانت معرفة مقطوعة عن الاضافة
وبين ما اذا كانت معينة وعلى القول الثاني بينهما فرق فانها
اذا ائتمت كان المضاف اليه في حكم الثابت واذا اعربت
مقطوعة كان في حكم المتساو وهما لال الفرق بينهما معرفة
ومعرفة وان كان المضاف اليه في الحالين تحذف واليهما مبنية
متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن اين
حرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوف في نفسه
لان شيئا يتضمنه في الظروف في محذوف في نفسه
في ان الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وانما بنيت على الحركة عند
قطعها ليعلم ان لها عروفا في الاعراب وعلى الضم جوا باقوي الحركات
لما حذفها من الوهم تحذف المتخارج اليها عن المضاف اليه اوليكم
لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب عن
متصرفه وكانت اما مجرورة من او منصوبة على الظرفية او المخالفة
حركة بنائها حركة اعرابها **قوله** حملا لله الكلام عليه مشهور **قوله**
حق حله الحق اصله المطابقة والموافقة وهو يقال على اوجه الاول
لوجود الشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل في الله تعالى
حق الثاني للموجود بحسب مقتضى الحكمة ولذلك يقال فعل الله
تعالى كله حق الثالث للاعتقاد في الشيء المطابق لما عليه ذلك الشيء
في نفسه كقولنا اعتقاد فلان في البعث والثواب والاعتقاد
والجنة والنار حق الرابع للقول والفعل الواقع بحسب ما يجب

وقدر ما يجب في الوقت الذي يجب كقولك قولك حق وفعلك حق ويستعمل
استعمال الواجب واللازم والواجب **قوله** اضافة الحق الى الحمد من
اضافة الصفة للموصوف وقال الزمخشري في قوله تعالى وتجاهدوا
في الله حق جهاده يقال هو حق علم وجد عالم اي عالم حقا وجدا ومنه
حق جهاده فان قل **قوله** ما وجه هذه الاضافة وكان القائل
حق الجهاد فيه وحق جهادكم فيه كما قال وتجاهدوا في الله فقلت
الاضافة تكون بادني ملائمة واختصاص فلما كان الجهاد محتضا
بالله من حيث انه مفعول لوجهه ومن اجله صحت الاضافة اليه
ويجوز ان يتسع في الظرف كقوله ويوم شهدناه سليمان وعاصرا
انتهى كلامه فان قل **قوله** اذا كان حق حله من باب
حق جهاده فقد اضيفت الصفة الى موصوفها وهو ممتنع عندهم
قوله يؤول مما اول قولهم جرد قطيعة بان المعنى فطيفة
جرد الى بالية ثم تحذف الموصوف واصنفت صفة الى جنسها
للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيعة ومن غيرها
كما كان خاتمة محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة
بمعنى من والقطيعة ناسخ **قوله** والصلاة والامر
الكلام على الصلوة والخلاف في وجوبها مشهور والذي تذكره منا
مسئلة نفيسة لم نرمز نعرض لها الا ابن القيم في كتابه جلال الام
في فضل الصلوة واللام وبما ان السلام هل حكم حكم الصلوة في جميع
ما ذكرنا فيها امر لا حكمي فيها وجهين نقلهما عن الجويني **قوله**
سيدنا السيد المتولي السواداي الجماعا الكثرة وتنب ذلك
فبقاك سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال
ساد القوم ليسودهم ولما كان من شرط المتولي الجماعة الكثرة ان

ان يكون مذهب النفس قتل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد واطلاق
 السيد علي النبي صلى الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث انه قال
 اناسيد ولدادم ولا فخر ولكن منذ الى مقام الاختيار عن نفسه مرتبت
 ليغفقدانه كذلك واما في ذكره والقدالة عليه فقد علمهم القدالة عليه
 لما سألوه عن كيفية ما بقوله قولوا اللهم صل على محمد الى اخره فلم يرد
 لفظ السيد وقد نردت نظرا لشيخ عز الدين بن عبد السلام في ان
 الافضل ذكر السيد مراعاة للاذية وعدم ذكره رعاية للموارد نقله
 عن الشيخ جمال الدين الاشنوي في المهمات بلفظ ويغلب على ظني ان
 الشيخ عز الدين الى اخره **قوله** وعبد العبد يقال على ضرب
 الاول عبد حكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياحه
 الثاني عبد بالاجار وذلك ليس الا الله وادياه فقد بقوله ان كل
 من في السماوات والارض الا انت الرحمن عبد الله الشاهد بالعبادة
 وهو المقصود بقوله واذكر عبدنا ايوب فوجدنا عبدنا من عبادنا
 ومنه سبحانه الذي اسرى بعبد والاربع عبد الدنيا واعراضها
 وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها وايضا فقد النبي صلى الله عليه
 وسلم بقوله نفس عبد الدنيا والعبودية اظهار التذلل والعبادة
 ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يشقها الا من له غاية الافضل
قوله محمد قال الراغب في مفرداته يقال محمد اذا كثرت حمله
 المحمودة ومحمد اذا وجد محمود انتهى ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وجد فيه الامرات **قوله** واله اله قتل مقلوب من الاهل واصغر
 على اهيل الا انه خص بالاضافة الى اعلام الناطقين دون التكرات
 ودون الارفنة والامكنة يقال الغلان ولا يقال اله رجل ولا اله
 زمان بل اله كذا وموضع كذا كما يقال اهل زمان كذا وكذا او قتل موهبي

الاصل اسم الشخص ويصغر على اويل ويستعمل فيمن يختص بالانسان
 اختصافا ذاتا اما بقرابة قرينة او بموالاتة وقيل ان النبي اقاربه
 وقيل المختصون به من حيث العلم وذلك ان اهل الدين ضربان
 ضرب مختص بالعلم المتفنن والعلم المحكم فيقال لهم اله النبي وامنه
 وضرب يختصون بالعلم على سبيل التقليد فيقال لهم اله امته محمد
 صلى الله عليه وسلم ولا يقال اله النبي فكل آل النبي امته وليس كل امته
 اله وقيل لمصغر الصادق رضي الله عنه ان الناس يقولون كلهم
 اله النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقوا وكذبوا ففيل ما معنى ذلك
 فقال كذبوا في ان الامة كلهم فيهم اله وصدقوا انهم اذا قاموا بسراط
 شريعتهم اله وقوله تعالى مؤمن من ال فرعون اي من المختصين
 به من حيث النسبة او المسكن كما من حيث تقدير القوم انه على
 شريعتهم **قوله** فمذ اساربه الى وجود في الزمن كانه قد وجد
 عنده فاسار اليها او يقال انه صنع الخطبة بعد ما فرغ منها
 وفيه ضعف من حيث ان العادة خلاف ذلك او يقال لما قدر
 انه يصنع هذه الكتاب وان لم يكن جنيب موجودا اجمالا في ذهنه
 وامثل ان الله يعينه عليه ويمد في اجله الى فراغه كان كانه خفف
 موجود فاسار اليه نحو قوله تعالى منذ ايوم لا ينطقون **قوله**
 فوايد بي جمع فايذة وهي ما يكون الشيء به احسن حال منه بغيره والحليلة
 العظيمة فان قل **قوله** كان من حق الصفة ان تجمع كما ان
 موصوفها بمجموع لوجوب النطاق بينهما قل **قوله** قال
 الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قل
 فهل لا جات الصفة بمجموعة كما موصوف قل **قوله** هما الغنان
 فصيحتان يقال السافعلن ومن فاعلات وفواعل والنسا



فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة
 واذا العذاري بالرخان تقنعت واستجملت لضيق الفقد ورفلت
 والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى **قوله** في قواعد جمع
 قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لينتفع أحكامها
 منه كقولنا الجملة الواقعة خبرا لها محل من الاعراب **قوله**
 الاعراب هو في اللغة الافصاح يقال عرب الرجل بحجته اي اوضح بها
 ولم يبق احدا في الاصطلاح قيل نفس الحركات او الحروف اللاحقة
 اخر المعربات من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون امرا لقطعا
 وبما اختار ابن خروف والاستاذ اي على وابن الحاجب وابن مالك
 وقيل هو تغيير في اخر الكلمة او ما موكا لآخر لقامل دخل عليها والحركات
 علامات ودلائل عليه فعلى هذا يكون امرا معنويا وموظا هرفول
 مبيو به والرمحسري والاعلم السنتري **قوله** يقتضي من
 الاقتضا وهو الاتباع نقول اقتضيت اثره اي انتعته فهو مقدر
 بنفسه او الى واحد **قوله** متماثلها اليوم والنظيرها بالبصيرة
 والفكر **قوله** جادة للصواب قال في القبح الجادة معظم الطريق
 والصواب فقيض الخطا انتهى والجادة متفعول يقتضي تعدي اليه
 بنفسه وقوله متماثلها تعدي اليه ايضا بالحرف المعنى ان هذه
 الفوائد تجعل متماثلها نابعاً لطريق الصواب كما نقول ضربت بزيد
 عمرا اي جعلت زيدا ضاراً بعمرا وهكذا انسان كل فعل متعدي بنفسه
 وعديته لاخر بالياء ونحوها يكون هذا معناه والباقي في قوله متماثلها
 للمصاحبة اي انما تجعل متماثلها نابعاً لطريق الصواب في حالة
 انضافه هذه الصفة وبما حوته لها حتى لو لم يراعها لم يفده
 ذلك **قوله** اسناد يقتضي الى الفوائد مجاز عطف طرفه

فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة
 واذا العذاري بالرخان تقنعت واستجملت لضيق الفقد ورفلت
 والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى
 قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لينتفع أحكامها
 منه كقولنا الجملة الواقعة خبرا لها محل من الاعراب
 الاعراب هو في اللغة الافصاح يقال عرب الرجل بحجته اي اوضح بها
 ولم يبق احدا في الاصطلاح قيل نفس الحركات او الحروف اللاحقة
 اخر المعربات من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون امرا لقطعا
 وبما اختار ابن خروف والاستاذ اي على وابن الحاجب وابن مالك
 وقيل هو تغيير في اخر الكلمة او ما موكا لآخر لقامل دخل عليها والحركات
 علامات ودلائل عليه فعلى هذا يكون امرا معنويا وموظا هرفول
 مبيو به والرمحسري والاعلم السنتري
 اقتضيت اثره اي انتعته فهو مقدر
 بنفسه او الى واحد
 جادة للصواب قال في القبح الجادة معظم الطريق
 والصواب فقيض الخطا انتهى والجادة متفعول يقتضي تعدي اليه
 بنفسه وقوله متماثلها تعدي اليه ايضا بالحرف المعنى ان هذه
 الفوائد تجعل متماثلها نابعاً لطريق الصواب كما نقول ضربت بزيد
 عمرا اي جعلت زيدا ضاراً بعمرا وهكذا انسان كل فعل متعدي بنفسه
 وعديته لاخر بالياء ونحوها يكون هذا معناه والباقي في قوله متماثلها
 للمصاحبة اي انما تجعل متماثلها نابعاً لطريق الصواب في حالة
 انضافه هذه الصفة وبما حوته لها حتى لو لم يراعها لم يفده
 ذلك اسناد يقتضي الى الفوائد مجاز عطف طرفه

حقيقيان



حقيقيان لان الاقتضا والفوائد مستعملان في معنهما الحقيقي
 واما التجوز في نسبة احدهما للآخر والنسبة الحقيقية انما هي
 المتماثل فيها اي يقتضي تماثلها بسببها لجادة الصواب ومن ثم
 قال بعضهم ان في العبارة قلباً وان اصلها يقتضي المتماثل بها
 اي بسببها جادة الصواب **قوله** وتطلع اي توفقه في الامد
 مؤمدة لها حد مجزول اذا اطلق وقد يحصر نحو ان تواف
 زمان كذا والفرق بين الزمان والامد ان الامد يقال باختيار
 الغاية والزمان عام في المبدأ والغاية ولذلك قال بعضهم المدي
 والامد ينتقاران المعنى توفقه في الزمان الفصير **قوله**
 على نكت بي جمع نكتة وهي من الكلام الجملة المنقحة المحذوفة
 الفصول واصنافها اي التكت اي قوله كثير ومقابل القليل
 من النوع الذي تقابل به الكثرة للوحدة **قوله** اعلم ان التقابل
 بين الوحدة والكثرة وكذا بين الواحد والكثير ضروري واما الكلام
 في جهة تلك المقابلة واذا علم ان الكثرة لا تقابل الوحدة لذاتها
 اذ ليس احداً ما عدم الاخر ولا عنداها ولا مضايغة لتقوم الكثرة
 بمائل لكونها مكياك الكثرة ومواضا قد عرضت لها **قوله**
 من الابواب اي الابواب التي يحتاج اليها المعرب **قوله**
 علمتها عمل من طب لمن احب قال المص في بعض ما علق عنه
 يقال طب يطب اي صار عالماً ما هو واجب يجب اي احب
 وقرا بعضهم فانبعوني بحبيكم بفتح الباء لان الماصي لكائي ونقح
 الباء لا لتقا الساكنين لان جزم في جواب الامر فسكن والحرف
 المدغم ساكن نقول العرب فعلته فعل من طب لمن احب
 اي فعل من موما هو بالسي خاذق فيه وقد فعل شيئا لمن احب

وقيل ان ابن جلفه عطف قوله
 من الامد اي الفاعل الذي يقال
 ما من اي من اي من اي من
 الغصب وقد امد عليه بالسر واليد
 اي يغيب انتهى

واعلم انما ضبط بالافادة لا بغيره ومعنى في المعنى
 الابواب لان قولهم من الابواب بيان لكثير وكثيرات
 يكون من هذه المتعديين متجاوزا لالتصاقها بالابواب
 كذا في المعنى في بيان في سواد وعكس وكنت الكلام
 حائلي وانا في انما يحتاج اليه في الفكر او نحوها

فانه اذا كان كذلك جاء الفعل على غاية من الاتفاق والحسن **قوله**
وسميتم الاعراب اربعة اللغوي الى الابانة في قواعد الاعراب
الرابعة الامتداد **قوله** ومن الله استمدوا اسم الذات الواجب
الوجود المشتمل على جميع الصفات الكاملة والاشهر من القولين
فيه انه علم ولورد الخطيئة على كونه علما نظرا حيث قال لما وضع له
هو الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل واحد منهما وان انحصر
في الخارج في فرد واحد دليل على علمه لا يمنع كليته ومفهوم العلم
جنري وقال كالتقاراضي في مطلقه في تعريف المسند اليه
في قول صاحب التلخيص قل هو الله احد هذا استمدوا الاستدري
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان تتوقف
على اعتبار عدم فلو كان الله اسما للمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علم للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم
من حيث هو يمتثل لكثرة ايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة
اما المعبود بالحق فيلزم استئناس الشيء من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله
معني المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه والمعني لا يستحق
المعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم
وهذا معني قول صاحب الكافي ان الله تعالى محتف بالمعبود
بالحق لم يطلق على اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
قوله استمد اي اطلب المدد بالتوفيق قيل هو خلق القدرة على
الطاعة وهدى الخذلان وقيل قدرة الطاعة **قوله** والهداية
في اللغة الرشاد والهداية ومنها الضلالة وقيل الضلالة
عدم الهداية فعلى الاول الضلالة سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب

وعلى الثاني عدم سلوك طريق يوصل الى المطلوب وهو معني الهداية
فلم يختلف عليهما **قوله** الى اقوم طريق كناية عن شريعة الوصول
الى المأمول لان الخط المستقيم اقصر من المعني **قوله** عندها
بواسع عطايه ووجوده في الحديث المنان هو الذي يبدأ بالخطا قبل
السؤال والحنان هو الذي يحلم على من عصاه **قوله** ونخصر
في اربعة ابواب الظواهر من قبيل حصر الكل في اجزائه لا الكل في
جزئياته والفرق بينهما ان المحصور ان صح وقوعه خيرا عن كل
واحد من المحصور فيه فهو الثاني نحو الحيوان انسان وفسر والا
فهو الاول نحو السككيجين خل وعسل وما نحن فيه كذلك **قوله**
لا يقال حصر الكل في الاجزاي بل يقال العكس لان الحصر قبل الشيء في
محل محيط به والمحيط حاصره المحيط به محصور مطروق وتبان
الكل مع اجزائه على العكس لان الكل محيط بالاجزاء من حيث المعني
والاجزاء مخصصة في الكل فكيف يحقل الكل محصورا فيها وهذا بخلاف
التقسيم فان الكل تقسيم الى اجزائه كما يقسم الكل الى جزئياته
واجا عن هذا الشيخ عز الدين بن جماعة بجوابين
الاول ان يقال الكل مقوم بالاجزاء فله بهذا الاعتبار حصر
فيها والثاني ان بين الكل والاجزاء علامة ولزوم به صح التميز
وان كان من حيث المعني الاجزاء محصورة في الكل **قوله**
اعلم ان اللفظ الخ اللفظ في الاصل مصنف لفظ ثم صار بمعنى
الملفوظ والمراد من اللفظ هنا الملفوظ وهو صوت يعتمد على مخارج
الحروف والصوت السادج كما يسمى لفظا وان خرج من القسم
اذ لم يعتمد على مخارج الحروف وهذا وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور
والمجاز المشهور ملحق بالتحقيقة فيصح الحديث بخم الدين سعد

قال الشيخ عز الدين اللفظ جنس والمفيد فصل فدخل فيه المركب لفظا
ومعنى او معنى فقط وخارج عنه البسيط لفظا ومعنى او معنى
فقط قل **قوله** فيه اخذ الجنس المجيد الذي هو اللفظ
مكان القريب اي المركب وهو غير مناسب كما يقال غير مناسب
لتعريف خاص وذلك لا ينطلي مطلق المناسبة لمطلق التعريف
لا في اقوله فيه نزل الاولي مع انكانه **قوله** ان الجملة اعم من
الكلام يعيد بالاعم مطلقا وبالاعم من وجه ومرادة الاول
بقريته ما بعده وفي شرح الحاجية للرمي الفرق بين الجملة
والكلام ان الجملة ما تضمنت الاستاء الاصل سواء كانت مقصودة
لذاتها ام لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج
المصدر وانما الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة والظرف
مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمنت الاسماء الاصل وان كان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس **قوله** ان بديت
اي في الاصل اوفي الحال بقريته الامثلة **قوله** باسم اي مسند
اليه او مسند **قوله** بديت اي الان اوفي الاصل بفعل او مفعول
به او مقدر ويدل على ذلك امثلة قوله المص افتقر هنا على تقسيم
الجملة الى الاسمية والفعلية ولم يقتصر في المعنى على ذلك بل قسمها
الى الظرفية ايضا قال كوفي التي بديت بطرق او جار ومجرور
خو عند كزيد او في الدار زيدا اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف
والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ خبرا عنه هما
انتهى فما النكتة في ذلك **قوله** ويسمى المجموع جملة كبرى وصغرى
لا يمنع لتسم الفعلية اليها نحو ظننت زيدا يقوم بوقوع وقد نص
في الضم على ذلك وبجاء فيه في قول كبرى وصغرى من جهة ان

ففي افعلا انما يستعمل بال او الاضافة ولذلك نحن انونوا في قوله
كان كبرى وصغرى من توافقها **قوله** حصبا ذراعي ارض من الذهب
وقوله بعضهم ان من زيادة وانما مضافان على حد قوله بين ذراعي
وجبهة الاسد يرد ان الصحيح ان من لا تقم في الاحتياج
ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعلا لتفصيل الذي لم
ترد به المفاضلة مطابقة مع كونه مجردا فعلى هذا يخرج قوله
المخربين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى
قوله ومثله لكننا الى اخره اي ومثله هذا المذكور في تعدد المسندات
وتعدد الخبر لكنا موافقة لابي خراين علام بانيات الالف وصلا ووقفا
والباقيون يحدونها وصلا وبانياتنا وقفا وحذف اصله لكن انما هو الله
لاني فنقل حركة المزمع من انا الى نون لكن وحذف المزمع والتقى مثالان
قادم احدهما في الآخر وقيل حذف المزمع من انا حذف اغتياطا فالنقطة
مثالان قادم احدهما في الآخر واعرابه ان لكن لغو لكونها مخففة
وتام مبتدأ اول وهو ضمير ان ان مبتدأ ان والله مبتدأ ثالث
وزي خبر الثالث والمالك وخبر جملة صغرى خبر الثاني والثاني
وخبر جملة وسطى وجملة ذات وخبر خبر الاول والمجموع جملة
كبرى فالرابط بين المالك وخبر ضمير مستوفى لان الرب
صفة مشبهة بمعنى المالك او الياء او المصلح ولا يحتاج الى الرابط
بين الثاني وخبر لان الجملة خبر عن ضمير ان ان هو عينها والرابط
بين الاول وخبر بيا المنكلم في ربي وقيل ان مبتدأ اول وهو مبتدأ
ثاني راجع اليها تقدم من قوله بالذي خلقك من تراب فلا يكون
مميزا لان ولفظ الجلالة لا بد ان ينع او عطف بيان وربي
خبر الثاني والثاني وخبر خبر الاول وهذا اجزأين الحاجب

قال في المعنى والظاهر هو الاعراب الاول **قوله** اذا اصله لكن انا
هو الله ربي يوبىه قراءة الحسن لكن انا على الاصل **قوله** والا
لقتيل لكنه اي وان لم يكن الاصل ما ذكرناه بان يكون لكن مسددة
لقتيل لكنه لانها عاملة حينئذ فيقتضي ان يكون الضمير الواقع ضميرا
منصوبا **قوله** الجمل التي لما محل من الاعراب العبارة الظاهرة
ان يقال لها اعراب محلا ما ذكره ههنا ما ذكره يؤول الى ما قلناه اولا
محل تامل **قوله** وموضعها رقع في بابي المبتدأ وان الى اخره قد
بقي عليه بابان اخران احدهما الا التي لتنتهي الجبس فان جنسها قد يكون
جملة ومحلها رقع والثاني ما ولا التثنية منين بليس فان خبرها
قد يكون جملة ومحلها نصب فما الحركة في اقتضائه على ما ذكره من
الابواب الاربعة **قوله** والواقعة مفعولا الظاهر ان مسرادة
مفعولا به بقضية الامثلة المذكورة بعد فلا يكون اطلاقا في محل
التقيد لانه في حكم المقيد **قوله** والمفعولة تقع في اربعة مواضع
محكية بالقول قال في المعنى في المحكية بالقول مذهبان
احدهما انها مفعول به والثاني انها مفعول مطلق نوعي
كالقرص في تعدد ايد القرفصا فهي الة على نوع خاص من القول
وهذا اختاره ابن الحاجب وقال الذي عزا لا كثرين انهم ظنوا
ان تغلق الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافتوا ان
والقوا **قوله** قول الجمهور اذ يصح ان يجبر عن الجملة بانها مفعولة
كما يجبر عن زيد من ضربت زيدا بانها منصوب بخلاف القرفصا
في المثال فانه لا يصح ان يجبر عنها بانها مفعولة لانها نفس
المفعول واما التسمية الخويين الكلام فلا فكسيميتهما اياه لفظا
وانما الحقيقة انه مفعول ومفعول **قوله** ومعلقا عنها

العامل نحو تعلم اليه الحزبين احصى الى اخره قال في المعنى
التعليق غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي وقصدا
انفسيت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع
مفعول مقيد بالجار نحو اولا لم يتفكروا اما بصاحبهم من جهة فليست
ايها الزكي طعنا ما يناله ايا ان يوم الدين لانه يقال فذكرت فيه ونظرات
فيه وسالت عنه ولكنها علقته هنا بالاستفهام عن الوصول
في اللفظ الى المفعول وليس من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك
الحروف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى
يضمن معناه ههنا وعلى هذا فتكون هذه الجملة مسددة مسددة مفعولين
والثاني ان تكون في موضع المفعول المعتمد نحو عرفت من ابوك
وذلك لانك تقول عرفت زيدا وعلمت من ابوك اذا اردت علم
التي بمعنى عرفت والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتلقن
ابنا استدعا ابنا تعلم اي الحزبين احصى ومنه سيعلم الذين ظلموا
اي منقلب يتقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول
به للعلم لان الاستفهام لا يعلم فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية
في محل نصب بفعل العلم انتهى **قوله** لما الوجودية انما قيدت
بالوجودية وهي الشرطية اختار من الجازمة والاستثنائية
وسياقي استعملنا ذلك لانها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق
فلا يمكن اضافتها **قوله** عندهن قال باسميتها اما من قال
بحرفيتها فلا يمكن عندها اضافتها **قوله** فهو في موضع خفض
باضافتهن اليها ظاهرا هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف
اليه ومما احدثه الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المفضل
واختاره ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره

ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول
صحيح ويمكن الجواب بان الباقي قوله باضافته للمنتهين
فتكون الاضافة سببا لجزء المضارع لا يلزم من كونها سببا
كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا ولا يلزم صدقه
باختصاص معين **قول** جواب الشرط جازم لا يخلو اما ان يفتر لاداة
شرطا وللفعل شرط فان كان الاول والجملة الواقعة جوابا ليست
جواب لاداة شرط وانما هي جواب لفعل شرط وان كان الثاني
فقوله جازم ثانيا فيه اذ الجازم انما هو الاداة لا الفعل **الاسم**
الا ان يقع الاول ويكون جملة الجواب جوابا لاداة على جهة
التجوز وان كانت في الحقيقة جوابا للفعل والعلاقة ما بين
الاداة والفعل من التعلق المعنوي والقربة قوله جازم
قول فالاولي نحو من يصلح الله الخ في عبارته شامخ اذ حقه
ان يقول ~~هو الذي لا يخلو~~ نحو فلا ما دى له من قوله من يصلح
الله الى اخره وكذا في قوله وان نصيبهم سبيته الى اخره اذ حقه
ان يقول نحو اذ اتم يتطرقون من قوله وان نصيبهم الى اخره
الاسم الا ان يقال ترك هذا القدر لوضوح **قول**
ولهذا اقري بجزم يذر قال في الكاف كانه قيل من يصلح الله
لا يهدى احد ويذرهم **قول** عطفا على محل الجملة قال الشيخ
عز الدين فيه تحت اذ يلزم منه عطف المفرد الذي هو الفعل
المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة التي
هي جواب الشرط وعطف المفرد على الجملة ممنوع **الاسم**
الا ان يقال الجملة المعطوفة عليها محال باعتبار وقوعها
موقع فعل مفرد مجزوم وكا ان العطف في الحقيقة على ذلك

المفرد

المفرد فيكون عطفه المفرد على المفرد في الحقيقة انتهى وقري
ويذرهم بالياء والنون والرفع على الاستئناف قاله في الكاف
وفي اعقاب المتنجم اما الفقرة بالتوافق لقوله من يصلح
الله واما بالنون فعلى اختيار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع لعظمته
قول فاما نحو ان قام اخوك الى اخره امارة الى جواب سوال
تقدير السوال ان يقال انتم قلتم ان الجملة الواقعة جوابا لشرط
جازم انما يكون لها محل وهو الجزم بشرط ان تكون مقبولة بالفا
او باذا الغائية وقولهم ان قام زيد قام عمر وجهلة الجواب فيه
مجزومة محلا ولم تقترن بالفا ولا باذا الغائية والجواب
ان يقال لا نسلم ان الجزم محكوم به الجملة باسرها بل للفعل
وحده **قول** ولهذا يقال الى اخره فيه تحت كانه استئناف
على المدعى بما هو من افراذه قاله ولا يلزم من الحكم لفظ الفرد انما
يثبت على تقدير ثبوت المدعى وقد استوضح عليه به **قول**
ما محل اقوم اي مع الضمير المستتر فيه **قول** قيل مؤدليل الجواب
اي لا عينه والمعنى على التقديم والتأخير تقدير اقوم ان قام زيد
وتدرا اي يسوي فحينئذ يكون الجواب محذوف او بهذا ينتج معنى
قوله كانه مستأنف **قول** وقيل هو على اصناف الفاعل فيكون مؤد
الجواب تقديره ان قام زيد فاقوم اي فان اقوم وهذا الى المبرد
وهذا ينتج معنى قوله محله الجزم **قول** ويظهر انه في التابع
قال في المعنى فعلى الاول لا يجوز الجزم وعلى الثاني ينبغي ان يجوز
الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاعل
المقدرة وما بعده **قول** التابعة لمفرد قال في المعنى
الجملة التابعة لمفرد على ثلاثة اقسام احدها المنعوت بها ولها



ثلاثة احوال كما ذكرها والثاني المقطوعة بالحرف غوزيد منطلق
والوجه فامب ان قدرت الواو عطفة على الخبر فان قدرت العطف
على الجملة فلا موضع لها او قدرت الواو والحوال فلا تبعية والحوال
نصب والثالث المبدلة كقوله ما يقال لك الا ما قد قيل
للمرسل من قبل ان زيك لدوا سفرة ودفعه باب اليهم
فان وما علمت فيه بدل من ما وصلتهما وجاز اسناد يقال
الي الجملة كما جازوا فقل ان وعد الله حق هذا كل ما كان
المعنى ما يقول لك كفار فومك من الكلمات المؤدية الى المثل
ما قال الكفار لما صولوا لبيباهم وهذا الوجه الذي بدا به
الذي ذكر في الجملة استئناف **قوله** التابعت الجملة لها
محل الى اخره قال في المعنى ويتبع ذلك في باب النسق
والبدل خاصة فالاول كذا او ذكر ما ذكره ههنا والثاني مستنظا
فيه كون الثانية اولى من الاولى بتأدية المعنى نحو واتقوا
الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وحيات وعيون
فان دلالة النافذة على نعم المستفصلة بخلاف الاولى وقوله
اقول له ارحله لا تقم عندنا فان دلالة الثانية على
ما اراده من اظهار الكراهة كما قامت بالمطابقة بخلاف الاولى
قوله وليس من هذا الي فليس هذا المثال مما يقال فيه
ان جملة غوزيد محكية بالنصب على انها مقطوعة على جملة
عند الله منطلق التي هي محكية بالنصب على انها محكية بالقول
لتكونا جملة من محكية بالنصب باعتبارين **قوله**
فكل منهما جزا لمقول اي وجيبه فلا يحكم لكل واحد منهما بـ
محلا على جهة الاستقلال **قوله** المسألة الثالثة في بيان

الجل التي لا محل لها لقيل ان يقول ما التكتة في اثبات لقطيان
منها واستقاطها فيما تقدم وكان ينبغي استقاطها هنا ايضا
للعلم بها او لبيانها فيما تقدم واستقاطها هنا لاكتفا وذكورها
فيها **قوله** احدها الابتدائية وتسمى المستأنفة فان
قل هل تنفي هذه العبارة في التسمية حتى انه
لا يقال مبتدأة واستئنافية وما وجهه اولاً تنفي وجيبه
يقال لم ذكر هذه العبارة هكذا وههنا قال الابتدائية واستئنافية
او مبتدأة ومستأنفة او مبتدأة واستئنافية قلت
الظاهر عدم اليقين وذكر هذه العبارة هكذا المتأقنع منه اتفاق
كما فقه الملاحظ المعنى من المعاني وايضا الشايع المستفيض
فيما بين القوم الجاري على السنة المعربين ما ذكره من العبارتين
قوله وتسمى المستأنفة قال في المعنى وهذا اوضح لان
الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان
لها محل **قوله** المستأنفة نوعان احدهما الجملة المفتحة
بها النطق كقوله ابتدأ زيد قائم ومنه اجل المفتحة بها السور
الثاني الجملة المقطوعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله تعالى
وقوله تعالى قل سائلوا عليكم عنه ذكرا انا مكناله في الارض ومنه
جملة العامل الملغى لتأخر غوزيد قائم اظن فاما العامل الملغى
لنوسطه غوزيد اظن قائم بجملة ايضا لا محل لها / لا الهنا من باب
جل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا
عن سؤال مقدم نحو قوله تعالى هل انا كحديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانية جواب عن سؤال تقديره فماذا قال لهم ولهذا افضلت عن

الاول فلم تعطف على ما و في قوله تعالى سلام قوم شكركون جهلان
 حذف خبر الاول وبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم
 شكركون **قوله** وليست محكمة لفساد المعنى اي ذلك ليس
 من قولهم طاعة لا يخرجهم قوام ان العزة لله جميعا فان قل
 لا يجوز ان يكون من قولهم على جهة التهنئة والسخرية فيجوز ذلك
 قل **م** خلاف الظاهر فيحتاج الى تربية والاصل عدمها
قوله وليست صفة الذكرة ولا خلاصتها الى اخره قال في المعنى
 اذ لا معنى للحفظ من شيطان كما يشع وانما هي استئناف محوي ولا
 يجوز ان تكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل
 ان لا اصل لها يستعمل ثم حذفتم اللام المحيية فيك ان تكرسي
 ثم حذفتم ان فان تقع الفعل كما في قوله الاية الزاجري احضر الوغا
 فيمن رفع واستضعف الرخصي الجمع بين الحذفين فان قلت
 اجعلها لا مقدرة اية وحفظا من كل شيطان سار مقدمه
 عدم سماعه اية بعد الحفظ قل **م** الذي يقدر وجوده
 الحال بوصفها في قولك تترت برجل معه صقر صايد به غذا
 اي مقدرا حال المرور به انه يصيده غذا والشياطين لا يقدر
 عدم السماع ولا يريدونه **قوله** ما يقبته منذ يومك الى اخر
 قال في المعنى منذ وما بعد ما في نحو ما رايتك منذ يومان
 قال السني في موضع نصب على الحال وليس بي عدم الابطال
 وقال الجمهور استأنف جوابا لسؤال تقدر تقديره عند من
 قدر منذ سنة اما المد ذلك وعند من قدرها جند ما بينك وبين
 لقائه انتهى فالجمله الاولى من قوله ما يقبته منذ يومان مستأنفة
 استئنافا محويا والجمله الثانية مستأنفة استئنافا بيانيا

لأنها

لانها في التقدير جواب لسؤال مقدر كما ذكرنا في الاستئناف
 بيانيا استئناف محوي من غير عكس **قوله** ومثلها قام القوم
 خلاصتها الى اخره اي ومثل الجملة المقتضية للذين هما القيتنه
 منذ يومك قوام قام القوم خلاصتها بيانيا كون الاول اعني قلم القوم
 مستأنفة استئنافا محويا والثانية اعني خلاصتها مستأنفة
 استئنافا محويا وبيانيا لانها في التقدير جواب سؤال مقدر وكان ذلك
 لما قلت قام القوم قيل لك هل تستثنى منهم احدا او قللت
 خلاصتها اي استثنى منهم زيدا وكذا الكلام في المثالين الاخرين
قوله الا انها فعليتان يسيريه الى ان جهة التحالف بين ما
 تقدم وبين ما نحن فيه ان فيا تقدم الجملة الاولى فيه فعلية والثانية
 اسمية وما نحن فيه فعليتان قال في المعنى حمله
 افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا قال السيراني
 حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناء
 واوجبته ابن عصفور فان قل **م** جاني رجال ليسوا زيدا
 فالجمله صفة ولا يمتنع عنده ان يقال وجاني ليسوا زيدا على الحال
قوله لا تعلق عن العمل قال في المعنى وانما تعلق على المفردات
 او على تلويل المفردات انتهى وهنا لما علقنا حتى عن العمل فمما
 بعد هذا على انما ليست بحروف جوازا انتفا لا انتفا
 الملزوم وانما ذلك ان الملزوم هو كونها من حروف الجر واللام
 عدم التعلق عن العمل فان انتفا الذي هو التعلق عن العمل
 باعتبار ان نفي النفي ثبات مستلزم الانتفا الملزوم الذي هو كونها
 ليست من حروف الجر فثبت المدة **قوله** واذا دخل الجار الخ
 اي والتاعدة اذا دخل الجار الى اخره وفي قولهم حتى انهم كسرت ان



الى المصير وقوله تعالى رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت
 وليس الذكر كالاتى والى سميتها مريم فمن قد استكون تا وضعت
 اذ الحملتان المصدرتان بالي من فقه عليهما السلام وما بينهما
 اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالاتى التي وهبت لها
قوله وليس منه فقه لا يخلو في ذلك من غير عيار الزمخشري
 وان قل **قوله** علام عطف قوله والى سميتها مريم قلنت
 مو عطف على اني وضعتها انثى وما بينهما حملتان معترضتان
 كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم واعترض عليه ابو حيان بانه لم يقع
 الاعتراض بحملتين في قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم كما اعتراض به
 المصنفين بل اعتراض بين القسم الذي قلنا قسم موافق النجوم وبين جوابه
 الذي هو انه لقذا ان كرم جملة واحدة وفي قوله وانه لقسم لو تعلمون
 عظيم لكنه جاني جملة الاعتراض بين بعض اجزائه وبعض اعتراض
 جملة وهو قوله لو تعلمون اعتراض به بين المنعوت الذي هو القسم
 وبين لغته الذي هو عظيم هذا الاعتراض في الاعتراض فليس فضلا
 بحملتي اعتراض **قوله** السهين في اعوابه والمساخنة في مثل
 هذه الاشياء ليست طائلة وقوله ليس فضلا بحملتي اعتراض ممنوع
 بل هو فصل بحملتي اعتراض وكونه كما اعتراض في الاعتراض لا يضر
 ذلك ولا يقدح في كونه فضلا بحملتين انتهى **قوله** فجلة الاستقامة
 مفسرة للمعنى اي لان هذه هي المعنى **قوله** وقيل بدل منها
 قال في المعنى ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الحمل وهو قول
 الكوفيين ثم قال ويجوز ان تكون عمولة لقول محذوف هو حال
 مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم انتهى **قوله**
 فانه انفسير لمثل الذين خلوا ذكر الزمخشري مثل الذين خلوا حالهم

التي هي مثل في السدة بيان للمثل وهو استئناف كان قايلا قاله كيف
 كان ذلك المثل فقيل مستتم الباس **قوله** وقيل حال من الذين
 قال في المعنى وجوزوا بالبقا كونها حاله على انها قد والحال الاتي
 من المضان اليه في مثل هذا انتهى **قوله** يوضح ما قاله
 ما ذكره في شرح سدور الذهب ان الحال الاتي من المضان اليه
 الاستطراد ان يكون المضان بعضا منه محو لم اخيه بينا فميتا
 حال من الاخ وهو محذوف باضافة اللحم والحم يعينه او يكون المضان
 كبعض من المضان اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضان
 اليه نحو بليلة ابراهيم خفيفا خفيفا حال من ابراهيم وهو محذوف
 باضافة الملة وليس الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاستقطاع
 والاستغناء به عنها لا شري انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم خفيفا
 كما انه لو قيل ايجت احكم ان ياكل اخاه ميتا كان صحيحا او يكون
 المضان عاما في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا في حال من الكاف
 والميم المحذوفة باضافة المرجع مولا العامل في الحال وصح له ان
 يعمل لان المعنى عليه مع انه فصدرا ذا علم ما ذكره في شرح السدور
 علم انه لا يجوز ان يقال هذه الجملة حال من المضان اليه وهو الذين
قوله فجلة خلقه من تراب **قوله** في المعنى اي مع ما يعرف
قوله نفس المثل قال في المعنى لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
 لفظ الجملة من كونه قد رجسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
 اي ان شان عيسى كسان ادم في الخروج عن ستر العادة ومسو
 التولد بين الوين **قوله** ونحو تو منون الخ قال في المعنى
 فجلة تو منون نفسية الخجارة وقيل يستأنفة معناه الطلب
 اي امنوا بدليل يعقركم بالجور كقوله انقى الله امر وفعل خيرا



يُؤْتِي عَلَيْهِ اِي اتق الله وليفعل يثبت عليه وعلى الاول والخبر من
جواب الاستفهام بتقريب السبب وهو الدلالة متصلة المسبب
وهو الامتنان انتهى **وقال** الاممخسري يؤمنون مستيناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقالوا تؤمنون وتؤمنون في معنى الامر وهكذا
ايضاح بقوله يغفر لكم وذلك عليه فذاة ابن مسعود اموا بالله
ورسوله وجاهدوا فان قلتم **لم** احيى به علي لفظ الخبر
قلتم للايدان يوجب الامتنان وكانه امتثال فهو يجيب
عن ايمان وجهاد موجودين ونظيره قول الداعي غفر الله لك ويغفر
الله لك جعلت المغفرة لغزة الرجاء كانت وجدت فان قلت
هل لقوله الغفران جواب هل اذكركم وجه قلتم **وجبه** ان
متعلق الدلالة بالتجارة مفسرة بالايمان والجهاد فكانه قيل هل
تتجرون بالايمان والجهاد يغفر لكم فان قلتم **فما وجه**
تريدين علي رضي الله عنه تؤمنوا وتجاهدوا قلتم **وجبه** ان
تكون علي اضرار الامر كقوله محمد قد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امرت بالامر **وعن** ابن عباس رضي الله عنه انهم قالوا لو علم احب
الاعمال الى الله لعملنا ما فعلت هذه الآية فكروا ما سأل الله فيقول
ليكن تعلم ما هي فداهم الله عليهم بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان
تؤمنون كلهم مستانف وعلى ان الامر الوارد على النفوس بعد تشوق
وتطلع منها اليه اوقع فيها وقرب من قبولها مما لو وجبت به انتهى
كلامه **قوله** المجنونا عن غير السان قال الاممخسري في امالي
المفصل يجوز دخول هذا الخبر في كل كلامه سان عظيم فلا يقال
موزيد في الاموال وان يكون قيام زيد امرا عظيما انتهى **قال** الرضي
في شرح الخبئية وهذا الخبر يسمى الكوفيون صير المجنونا

لان ذلك ان مجهول لكونه مقدرا الي ان يفسر ولا يعود ضمير من
خبره اليه مع كونه لما في باب المبتدأ من انها مرتبطة به بلا ضمير
لانها موزيد ولا يولد ولا يبدل منه ولا يغير الخبر عليه كل هذا لا يزيل
الامام المقصود ويختار كون الضمير مؤنثا الرجوعه الى القصة
اذا كانت في الجملة المفسرة مؤنثا لغرض المطابقة لا لانه
راجع الي ذلك المونث كقوله تعالى وانها لا تغمي الا بصار وقوله
علي انها تغفر الكلوم واما **ليوكل** به لا دين وان دخل ما مضى
والشرطان يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها
بيت غرفة وان لا يكون كالفصلة ايضا ولا يختار انها القرات
معجزة لان المونث منصوب نصب الفضلات كل هذه لان الضمير
المقصود اليهم لا تراعي مطابقة الفضلات وتانيث هذا
الضمير وان لم تنضم الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك
باختيار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواحي المبتدأ فلا بد
ان تكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا
كما في قوله فانها لا تغمي الا بصار ويقول ما هو قوام زيد **قوله**
محلى المفرد الي الذي هو خبر المبتدأ الاصل فيه ان يكون مفردا
قوله ولا محل للجملة المقدرة اي مع مفعولها الملفوظ به
قوله انا كل شيء خلقته بقدر قال في الكشاف وقدي
كل بالرفع والقدر والقدر التقدير وتربيتها اي خلقها كل شيء
مقدرا محكما مرتبا على حسب ما اقتضته الحكمة او مقدرا مكونا في
الوحد معلوما قبل كونه قد علمت حاله وزمانه انتهى **قوله**
ليس الخ قال في الكشاف عن ابن عباس معناه يا انسان في
لغة طي والله اعلم بصحته وان صح فوجهه ان يكون اصله يا انيس

فكروا النداب على السنتهم حتى اقتصر على سطح كما قالوا في الغنم
 قال الله في ايمان الله **قوله** الحكيم اي ذي الحكمة اولاً انه دليل ناطق
 بالحكمة كالحكي اولاً انه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم به انتهى **قوله**
 ورد بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات ليسوا بهم الى اخره
 قال في المعنى وعند ما ورد به تاويل لطيف وهو ان المبتدأ
 في ذلك كله ضمن معنى الشرط فغيره مترادف لقوله الجواب فاذا قدر
 قبله قسم كان الجواب له وكان خبر لمبتدأ المستعمل جواب الشرط محذوف
 للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب
 القسم المقدر قبله الشرط من جواب الشرط المجرد من كلام النوطية
 قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن العقاب والى الله
 ليمسن لان لم تنتهوا وليس انتهى **قوله** المسئلة الرابعة
 الجمل الجبرية قال في المعنى واحترفت بذلك من نحو هذا
 عبد بعنكك تزيد بلحمة الاشياء هذا عبيد بعنكك كذا فان
 الجملتين متساويتان لان الاشياء لا يكون لغتها واحداً ويجوز ان
 يكونا خبرين اخرين الا عند من منع الجملتين واما اختيار ابن عصفور
 وعند من منع تعدده مختلفاً بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند
 من منع وقوع الاشياء خبراً وهم طائفة من الكوفيين **قوله**
 التي لم يطلها العامل لزوماً قال في المعنى خرج بذلك جملة
 الصلة وجملة الخبر والجملة الموصولة بالقول فانها لا يستغنى عنها
 بمعنى ان معقولة القول متوقفة عليها واسيها ذلك **قوله**
 ان وقعت بعد التكرار الى قوله محذوف لهما قال في المعنى
 وكل ذلك بشرط وجود المقضي وانتها المانع ثم قال في
 احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوا من قوله تعالى وكل شي فعلوه

في الزبر ناه صفة لكل اولي ولا يصح ان يكون كما لا من كل مع جواز
 الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاك لعدم ما يعقل في الحال ولا يكون خبراً
 لانهم لم يفعلوا كل شي وتطيره قوله تعالى لو لا كتاب من الله سبق
 يتقين كون سبق صفة ثانية لاحد لا من الكتاب لان الابد لا يعمل
 في الحال ولا من الصبر المستتر في الخبر المحذوف لان بابا الحسن
 حكى ان الحال لا يذكروا بعد لولا كما لا يذكروا الخبر ولا يكون خبراً لما سترنا اليه
 ولا يتقضى الثاني بقولهم لولا راك مدعونا والا الثالث بقول الزبير
 رضي الله عنه ولولا بنوها حو لها الخطيئة كخطبة عصفور ولم اتلهم
 لندور بها واما قول ابن السجري في ولولا فضل الله عليكم ورحمته
 ان عليكم خبر فمدد ود بل هو متعلق بالمبتدأ او الخبر محذوف
 وبالشرط الثاني عن المانع ومواراة النوع احدى ما يمنع حالية
 كانت متعينة لولا وجوده ويتقين حينئذ الاستيناف نحو
 زاري زيد ساكفيه او السني له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة
 حال ولكن السنين ولان مانعان لان الحالية لا تقدر بدليل استيفاء
 واما قول بعضهم في وقال الى ذاهب الى ربي سيهدين حال كما تقول
 ساديب مهابت فهو الثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة
 لولا وجود المانع ويمتنع منه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم
 فتتقين الحالية بعد ان كانت مستترة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا
 شيئاً وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئاً وهو شر لكم وكالذي مر على قرية
 وهي خاوية وقال الشاعر مضي زمن والناس يستشعرون في
 والمعارض فيمن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافاً
 للمخسري وموافقته الثالث ما يمنعها من نحو وحفظا من كل
 شيطان ما رد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احداً

دون الاخر ولولا المانع لكانا جاريين وقد كنحو وما جلي اخذ الا قال
خير قال جملة القول كانت قبل وجود الاحتمالة الموصفة والحال
فلما اجاز الامتنعت الوصفية ومثله وما اهلكتنا من قوتية
الافاضة دون واما وما اهلكتنا من قوتية الا ولها كتاب معلوم
والوصفية ما نعان الواو والا ولم يورث المحسني وابو البقا واحد
منهما ما نعا وكلام المحبوبين بخلاف ذلك قال لا خفس لا تفصل
الايمن الموصوف وصفتها فان قل **قوله** ما جاني رجل
الارالب والتقدير لا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف
قال وفيه فتح يجعلك الصفة كالاشم يعني في اليايك اياها
الحامل وقال الفارسي لا يجوز مررت باحدا الا قايما فان قلت
الاقايما جاز ومثله ذلك **قوله**
وقايمة تختشي على اظنه سيؤدي بها نزحاله وجعا يله
فان جملة تختشي على حال من الضمير في قايمة ولا يجوز ان تكون صفة
لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل **قوله** جملة تقرؤ
صفة قال المنتجب في اعزابه تقرؤ في محل المضرب اما على
النعته كتاب او على الحال من المتو في علينا ان جعلنا ما لا من كتاب
لنقدمه عليه ومتو في الاصل صفة له اي كتابا واذا علينا وان
جعلته من صفة تنزل فلا انتهى **قوله** وقد نعتت امثلة من
ذلك يشير الى ما ذكره من الامثلة في الجملة النابعة لمفرد المذكورة
في المسئلة الثانية **قوله** جملة تستكثر حال الى اجنح
قال في الكشاف وتكثر مرفوع منصوب المحل على الحال اي ولا
تقطر تستكثر اياها لما اعطيه كثيرا او طالبا للمكث بزمني عن الاستقرا
وموانير سب شيئا وهو يطبع ان يتعوض سبي الموهوب له اكثر الموهوب

وهذا جائد ومنه الحديث المستفاد ريبات من هبتع وفيه وجدان
احد ما ان يكون هبتا خاتما برسوله الله صلى الله عليه وسلم لان
الله تعالى اخذ له اسحق الاواب واحسن الاخلاق والثاني
ان يكون هبتا نزيه لا تخيم له ولا منه وقد الحسن لتكثر
بالسكون وفيه ثلاثة اوجها لا بدال من ثمن كانه قتل ولا
ثمن لا تستكثر على انه من المن في قوله عز وجل لا يتبعونك
ما انفقوا منا ولا اذي لان من سأل المالك بما يعطي ان يستكثره
اي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه بسد بعضه فيسكن تخفيفا
وان يعتبر حال الوقف وقد لا يحسن بالنصب باضمار ان كقول
الابن الزاجري احضر الوعي ويوبى فداء ابن مشغود ولا
ثمن ان تستكثر ويجوز في الرفع ان تخذف ان ويظهر علمها في روي
احضر الوعي بالرفع انتهى **قوله** لانه الضاير كلها معارف بل هي اعرف
المعارف قال ابن قاسم في شرح التمهيد مذهب ابي المحبوبين
المتقدمين والمتأخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم
الي انها متساوية واعرفها عند سبيوية والجمهور المصنف وقيل
اعرفها العلم ومذهب الصميري وعزي الي الكوفيين والنسب
الي سبيوية وقيل اسم الامارة والنسب الي ابن السراج وقيل المعرف
بال واما المضاف فلم يذهب احد الي انه اعرفها اذ لا يمكن ان يكون
اعرف من المضاف اليه وبه تعرف **قوله** لانه قد قرب من المعرفة
حيث ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى واخرا
يقومون مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليات ان الاوليات
صفة لاخرات لوصفها بيقومون **قوله** وذو التعريف الجاسي
يقرب من النكرة قد اشار الي هذا الرضي في شرح الحاشية حيث قال



الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لا اجل التنوين الذي فيه التثنية
يعني ان ذلك الاسم بعض من جملة تعني استنيت تراو لقيت رجلا لا
شيئا من التمرة جماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة
كالسرا واللقا كما قلت لقيت هذا الجنس واستنيت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد ذو اللام اذن بالنظر
الى القرينة بمعنى وبالنظر الى نفسها مختلفتان فمن ثم جاز وصف
المعرفة من هذا الجنس بالمتكررة قال ولقد امر على العيس بسبني انتني

الباب الثاني في الجار والمجرور

قوله لا بد من تعلق الى اخره قال في التمام قوله لا بد من كذا اي لا
فرق منه انتني **قوله** بفعل او ما فيه معناه قال في المعنى الجار
والمجرور والنظر لا بد من تعلقها بالفعل او ما يشبهه او ما اول
بما يشبهه او ما يشبهه الى معناه فان لم يكن شي من هذه الاربعه موجودا
قد رمال الاول والثاني ما ذكرنا ومثال الثالث قوله تعالى
وموا الذي في السما الى وهو الذي هو الى في السماء تعلقه باله
وموا اسم غير منفعة بدليل انه يومض فتقوله له واحد ولا يوصف
به كما نقول شي اله وانما تعلق به لتناوله بمعبود واله خبر
بمؤخذ واول مثال التعلق بما فيه رايحة الفعل قوله ابو المنهال
بعض الاحياء وقوله انا ابن مائة اذ قد التفت فتعلق بعضه
واذا بالاسمين العليين لا للتناول اما باسم يشبه الفعل بل ما فيه معنى
قوله السجاع او الجواد ونقوله فلا حاتم في قومه فتعلق الظرف
بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعلق بالمقدرة قوله تعالى
والنمود اخاتم صلحا بنفذين وارسلنا ولم يقدم ذكر الارسل

وكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك انتهى ثم قال وهو
يتعلقان بالحرف العائني المشهور منع ذلك مطلقا وفي الجواز
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل التباينة لا الصالة والا فلا وهو قول لي على واني
الفتح زعماني نحو الريدان ان اللام متعلقة بيابيل ولا في يابيل
ان الغيب بيابيل وهو تظير قولهم اني قول

أباخراسنة اما انت ذا النفر ان ما الزائدة هي الرافعة
الخاصة لما كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا
فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا غن غصيص الحرف مكحول

غداة البين ظرف للمضي اي اتيتي كونهما في هذا الوقت الا غن وقال
ابن الحاجب في ولف يتفعلم اليوم اذ ظلمتم اذ بك من اليوم واليوم
اما ظرف للمضي المعني واما ما في ان من معني المعني اي انتفي في هذا
اليوم انتهى فالمنفي تنفع مطلق وعلى الاول تنفع تنفيد باليوم وقال
ايضا اذ قلت ما صرته للتاديب فقدت نفي ضرب مغلل
بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص بالتاديب
تقليل للضرب المنفي وان فقدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة
بالنفي والتقليل له اي انه انقضا الضرب كان له اجل التاديب لانه
قد يودي ببعض الناس بترك الضرب وسله في التقليل بحرف
النفي ما اكرمت المسي للتاديبه وما امنت المحسن لما فاته
اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك تجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقته بحزنك لكان نفي
جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في

الوجوه جنود مؤنثة ولا المراد نفى جنود خاتمة انتهى ملخصا
 ومولا عريديع الا ان جمهور الخويعين لا يوافقون على صحة التعلق
 بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدرا التعلق بفعل ذلك عليه الثاني
 اي التعلق بلفظ بفتح زاي وقد ذكرنا في شرحنا في كعب
 ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه المعكوس الذي تضمنه البيت
 وذلك على ان الاصل وما استقام الا على ان على التشبيه المعكوس
 للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الجاهل
 لغنى التشبيه **قوله** جزل العفصا قال في الصحاح الجزل
 ما عظم من الخطب وييسر والعفصا شجر بالبادية **قوله** وان علققت
 الاول اي الجارح في قوله في مسودة **قوله** او جعلته خالما
 اي جعلت الجارح الاول ولا ينبغي ان الحال انما هو الجار والمجرور لا الجار
 وحده فعبروا بالجار عن الكل اختصارا لان مراده ما قلناه
 وهذا يرشد الى ان قوله اولاه بد من تعلق الجار بفعل فيه حذف
 تقديره والمجرور **قوله** فلا دليلا فيه اي لا يكون ذلك من اجتماع
 تعلق الجار بفعل او بما فيه معناه بل يكون الجار في الموضعين متعلقا
 باسم قال في المعنى ولكن تعلق الثاني بالاسم كالميرح تعلق الاول
 بفعله لانه اتم لغنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية يكون محذوف
 خالما من النار ويبيده ان الاصل عند الحرف **قوله** ويستثنى
 من حروف الجر اربعة الى اخره زاد في المعنى على هذه الاربعة اثني
 احد هما رب في نحو رب رجل صالح لغنيته اولفت لان مجرورها ك
 متعول في الثاني ويستثنى الاول او متعول على حد زيدا صريحا وقد
 التامس بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها القدرة من يمين
 حروف الجر وانما دخلت في المثالين في فائدة التكميل او التقليل

لا التقدير

لا التقدير تعامل هذا قوله التمامي وابن طاهر وقال الجمهور فيهما
 حرف جر معقد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطا لانه ينبغي
 بنفسه ولا يستغايه معنونه في المثال الاول وان قالوا انها عدت
 محذوف تقديره حصل ونحوه كما صرح جماعة فقيه تقديره ما معنى الكلام
 مستغن عنه ولم يلقطه في وقتها فيهما حرف للاستئناس وموقفا
 وعدا وحاشا اذا خفضت فانها التخيية الفعل عما دخلت عليه كما ان
 لا كذلك وذلك عكس معنى التقدير الذي هو ايضا بمعنى الفعل
 اي الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الاول ما خفض
 من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالاول لا يكون الفرق بينهما
 افعالا واحرفا **قوله** احدهما الجار الزايد اي فانه لا يتعلق بشئ
 قال في المعنى وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل
 ان افعالا تعرف عن الوصول الى الاسماء اعني على ذلك بحرف
 الجرو الذي انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيد او لم يدخل للربط
 بحرف الجر وقوله الحق ان الباقي السرا له باحكم الحكمين متعلقة
 وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوي
 نحو محمد قالماعهم وفعال لما يريد وان كنتم المرؤيا تغبرون
 لان التحقيق انما ليست من اداة محضة لما تخيل في العامل من
 الضعف الذي تولد منزلة بين منزلتين **قوله** كالباني كفي بالله
 قال في المعنى قال الزجاج دخلت لتضمن الكلام معنى التقف
 وهو من الحسن بمكان **قوله** واحسن يريد عند الجمهور قال
 في المعنى اذ الاصل عندهم احسن يريد معنى صار ذا احسن ثم
 عرفت صيغة الخبر في الطلب وزيدت اليها اصطلاحا للفظ
 ولزمتها واما عند غيرهم القائل بانها امر لفظا ومعنى وان فيه

صير المخاطب مستتراقا لما بعدة مثلهما في امر يزيد **قوله**
 والثاني لعل في لغة من يجز بها قال في المغني لأنها بمنزلة
 الحرف الزايد الاستري ان يجز وراها في موضع رفع بالابتداء
 بدل ليل ارتفاع ما بعده على الجزئية **قوله**
 لعل اي المعوارسك قديب ولا ينام تدخل في صيغة عامل بل
 لا فائدة معنى التوقع كما دخلت ليت كقادة التمني ثم انهم
 جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان
 تغل الاعراب المختص به بحروف الجز **قوله** واهم في لامها الى اخر
 مقتضى قوله لم اي لعقيل ان غيرهم وهو الفاصب بها لا يوافقهم
 في مجموع ذلك وهو صحيح فقد ظاهرا في كسر اللام الاخيرة وزاد
 عليهم لغات فحكي الرضي قيل ان يحكي مقالة عقيل المذكورة
 ههنا من اللمات اللام الى اخره عند لغات شهرها العل وعل
 وجال عن بعين غير مجة ولعن بعين مجة واخرها نون وجار عن
 وزعن بجعل المواقم اللام وحالات وان ولها بالمد وال
 لعا الله وفعله عليكم بسى ان امكم سيدكم
 وقد يلحق لعلنا الثاني كما في ربت فيقال لعلت ثم قال
 اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين
 لان الاصل عدم المنصرف في الحروف بالزيادة لان منها على الحقيقة
 والبصريون نظروا الى كسرة المنصرف فيها والتدعب بها وجواز
 زيادة التافان سمي المنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية
 ولذا عند الكوفيين يشبه العجمة والعلمية لانها ليست من
 اوزان كلامهم انتهى **قوله** والمالت لولا الى اخره قال
 في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمرة فحقه ان يكون مضمرا

رفع نحو لولا انتم لكننا مومنين وسع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا
 للمبره ثم قال سيبويه والجمهور في جارة للمضمر مختصة به كما اختصت
 حتى والكاف بالظاهر ولا تنقلن لولا بسى وتوسع المجزور بها رفع
 بالابتداء والجزء حذف وقال لاخصض الضمير مبتدأ او لا يجر جارة
 ولكنهم ابا نوال الضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا انا
 كانت ولا انت كنا وقد استغننا ان المبدأية انما وقعت في الضمير
 المتفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطفت
 عليه اسم ظاهرا نحو لولاك وزيد تيقن رفعه لانها لا تخفى الظاهر
قوله فزعم لاخصض وابن عصفور انها متعلقة بسى قال
 في المغني مستند ليع بانه اذ قيل زيد كعرو فان كان المتعلق
 استقر والكاف لا تدل عليه بخلاف عوفي من نحو ليد في الدار
 وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو اسبه فهو مستند بنفسه
 لا بالحرف والحق ان جميع الجارة الواقعة في موضع الجزر ونحو
 تدل على الاستقرار **قوله** في المسئلة الثانية فخرج على قوله
 في زينة اي متزينا هذا الي متزينا هو العامل المذوق لانه
 مشبوه من الجار والمجزور ويؤيد ما قاله المنتخب في اعرابه
 ان في زينة في موضع الحال من المنوي في فخرج اي متزينا بزينة
قوله يعجني الزهر في الكمامه قال في الصحاح زهرة النبات
 يشكين لها وضمير الزهر والاكمام جمع ثم بالكسرة وكمامة وهو
 وعاء الطلع انتهى وقال ابن الاثير هو غلاف الثمرة والحت
 قبل ان يظهر **قوله** عز يانع على عصانه قال في الصحاح الثمرة
 واحدة الثمر والثمرات وينع الثمر يئنع ينعأ وينعأ وينوعا اي
 نضج انتهى وقال الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يطعم من



١ حال السجور والمانع هو المدرك البالغ وفي النهاية لا ينال الاثير
 الغضن يجمع على اغصان وهو اطراف الشجر ما دامت فيها نباتية
 ويجمع على غصون **قوله** الثالثة متى وقع الجار والمجور
 صفة او صلة او خبر او حالا تعلق بمحذوف قال في المعنى
 اي واجب الحذف وربما يظهر ضرورة كقوله
 لك العزان مولد كنعن وان يكن فانت لذي بجوخة الطول كاي
 واما قوله تعالى فلما راه تستقرا عنده مما وقع فيه حالا فزعم ابن
 عطية ان تستقرا موا التعلق الذي يقدر في اسأله قد ظهرك
 والصواب كما قاله ابو البقاء وغيره ان هذا الاستقرا معناه
 عدم الخرك لا تطلق الوجود والحصول فهو كون خاص **قوله**
 تقديره كاي على أحد المذهبين فانه يقدر المحذوف **اسما**
قوله او استقراي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا
 وتغييره بكان او استقرا للمميز لا للتقيد فيصح تقديره كان
 معناه مما نحو حاصل وثابت واستقرا في الاول وحصل وثبت
 ووجد في الثاني قال في المعنى ان اريد المضي قدرك ان واستقرا
 او وصفها وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم
 والجزائي قد قد رتبة اعم هذا هو الصواب وقد اعقلوه انتهى
 قال التفت زابني في خواشي الكشاف ومما يجب التنبيه له انه
 اذا قدر في الظرف المستفاد كان او كان في مؤنس التامة بمعنى
 حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا المناقضة والالكان
 الظرف في موضع الخبر فتقدرك ان اخري وتستلسل التقديرات
 انتهى **قوله** وجه الشيخ في المعنى كلاس المذهبين فقال فمن
 قدر في الخبر الصفة والحال الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في

العمل

العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعته افراد
 ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف والاولان تقليد
 المقدر اولى وليس بشئ لان الحق انما تحذف الصغير بل تقفنا الى الظروف
 فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف
 مفردا على الجار والمجور وكسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما
 يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول محذوف في الدار زيد
 لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني محذوف
 في الدار زيد لان لا يليها سرفوعها ويلزم من قدر المتعلق
 فعلا ان يقدره مسوؤ خيرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
 على المبتدأ انتهى وقول الشيخ تقديره كاي او استقرا هذه الجملة
 محكما الجرح صفة لقوله محذوف الى محذوف في مقدر بخوكاين او استقرا
 مما سمع كونا تطلقا اختز بذا المصنف الكون الحاصل نحو قايوم وحاس
 قال في المعنى فانه لا يجوز تقديره بالدليل ويكون المحذوف جيبية
 جازية الا واحيا ولا ينتقل الصغير من المحذوف الى الجار والمجور وتزوم
 جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويطلبه ان استغنوا على جواز حذف
 الخبر عنه وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود معمول
 مانع من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او بقوى الدليل واشترط
 المحذوف الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف للجواز ومما يخرج
 على ذلك قوام من لي بكذا اي من ينكف لي به وقوله تعالى فطلقوا
 لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا في جملة من السلف
 وعليه قول الزمخشري ورده ابو حيان نوبها منه ان الخاص لا يحذف
 وقال الصواب ان الدام للموقوت وان الاصل لاستقبال عدتهن
 فحذف المضاف انتهى وقد يناسد تلك السببية انتهى

تنبيه في مفهوم قول الشيخ متى وقع الجار والمجرور
 صفة الخ الاله اذ لم يقع احد الامور الاربعه المتعلق بذكره وهو
 صحيح ويصدق بغيره ان احد ما ان يتعلق به كور نحو تراريد في
 العار في الله ان يتعلق بغيره وليس متولدا للاثم الاربعه الاثر
 الثاني ان يتعلق بمحذون لا يقدر بخوكاين او استقر ومولدا لاثم
 امور ذكرها في المعنى احدها ان يستعمل المتعلق محذوف في مثل
 او شبهة كقولهم العرس بالزنا والبنين باضمار اعرضت
 ثانيا ان يكون المتعلق محذوف على شرطية التفسير نحو يزيد
 مررت به عند من اجاره مستند لا لقراءة بعضهم والظالمين
 اعتد لهم فيقدر في الاول مررت موافقة للمفسر لانه فعل فان
 كانت اسما قدر انما نحواني يوم الجمعة انت معتكف فيه انت
 معتكف في يوم الجمعة ويقدر في الثاني اما عذب علي صيغة الماضي
 موافقة لا عدا ويعذب بصيغة المضارع موافقة للمعطوف عليه
 وما الاولي منهما تظروا لا ترون يوجبون في ذلك استقراط الجار
 وان يرفع الاسم بالمتة او ينصب باضمار جار وزت او نحو في الاول
 وعذب او يعذب في الثاني كما تقدم ثانيا ان يكون المجرور
 متشابه لغير الياء نحو والبنين اذ العشي وتالله لا كنه ان اصنافكم
 وقولهم لله لا يؤخر اجل فيتعين تقدير الفعل وموافقته ولو صرح
 بالفعل في محذوف لك لو جئت الباء انتهى **قوله** يرد على المفهوم
 ما اذا رفع الجار والمجرور لان الظاهر نحواني الله سلك فانه يقدر
 المحذوف استقر كما سيأتي وليس الجار والمجرور واحدا للاثم الاربعه
 والحاصل ان الجار والمجرور يتعلق بمحذوف واجب المحذوف في ثانيا
 مسائل كما ذكر في المعنى **قوله** الا الواقع صلة فانه يتعين

فيه تقدير استقر في المعنى قال ابن يعقوب وانما لم يحذف الصلة
 ان يقال ان نحو الذي جاني الدار تقديره مستقر على انه جاز محذوف
 على حد قرة بعضهم ثانيا على الذي احسن بالرفع لفظة ذلك واطراد
 هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم فان الغا
 نحو زبي نحو رجل ياتي فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما
 قوله كل امرئ مبعدا ومدان فسوط محكمة المتعالي فتا دار انتهى
 كلام المعنى **قوله** في الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع
 الاربعه اي مواضع الصفة والصلة والجر والحال ومحل قوله في هذه
 المواضع نصب على الحال من قوله الجار والمجرور فيتعلق بمحذوف تقديره
 كايضا في مسكتنا وبه صرح بعد قال والجملة صفة فلا يقال عبارته
 تقتضي ان الجار والمجرور واحد هو الكاين فيها **قوله** عبارة المعنى
 اوضح فانه قال اذ اوقع بعد الظرف او الجار والمجرور مرفوع فان
 تقدم منها نفي او استفهام او هو موصوف او موصول او صاحب خبر
 او حال فالارجح كون المرفوع مبتدأ محذوف عنه بالظرف او الجار والمجرور
 يجوز كونه فاعلا باحدهما انتهى **قوله** ان يرفع الفاعل الى الواقع
 بعدهما كما قال في المعنى واحذره عن الضمير المستتر فيهما فانها
 يرفعانه من غير تقييد بهذه الصور ثم المرفوع بعدهما يكون اسما
 ظاهرا كما في الامثلة وهذا يكون ضميرا متصلا فيه نظرو قول الشيخ
 يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قال في المعنى ونقل ابن هشام
 عن الاكسوس وجوب كون المرفوع بعدهما فاعلا انتهى ويجوز الشيخ
 في قوله يرفع الفاعل ومراده برفع الاسم الذي بعدهما على انه فاعل
 والسبق الاخر من استقل في قوله يجوز ما وان يكون المرفوع بعدهما
 مبتدأ كما سيأتي **قوله** فاعلا بالجار والمجرور لنبينا عنه عن استقر



قال في المعنى وقرب من الفعل لاعتماد وقيل العامل الفعل المحذوف
والخيار الاول بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في
العار كالمسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقوله
فان يك جئنا في بارض سواكم فان فوادي عنده كل الدهر اجمع
فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا
يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولا يسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب
للحال قد نزل واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بان
الضمير مستتر في الظرف وهذا لا يقض فان الضمير لا يمكن الا
في عامله **قوله** وهذا هو الوجه في جمل ان يكون اسارا في قوله
فاعلا بالجار والمجرور ويحتمل ان يكون اسارا في فاعلا لا غير الثاني
مما اقرب لا نعلم يذكر الامتثال قوله فاعلا وهو كونه مبتدئا
ولو كان مراده الاول لذكر ايضا مقابل قوله بلجار والمجرور وايضا
فالمقصود ذكر كونه فاعلا او مبتدئا او كون العامل في الفاعل هو الجار
والمجرور انما وقع في البين **قوله** عند الحذف قال في المعنى
واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير
انتهى وما نقله عن ابن مالك من انما يؤيد ما تقدم من ان قوله كذا
اساره الى قوله فاعلا لان ابن مالك يختار ان العامل في الفاعل
هو الفعل المحذوف كما تقدم **قوله** والجملة صفة اي سوا
اعربنا المرفوع فاعلا افر مبتدئا والموصوف رجل ولم يبدل الشيخ
مما وقع فيه الجار والمجرور مع المرفوع بعد صلة او خيرا او لا وسئل
في المعنى لذلك بقوله جئنا الذي في الدار ابوه وزيد عنده اخوه
ومررت بزيد عليه حبة انتهى **قوله** في الله سلك

قال

قال في الكشاف امتحنت تمتع الانكار على الظرف لان الكلام ليس في
السك انما هو في المسكوك فيه وانه لا يحتمل ان كذا لظهور الالة لثة
وسمادتها عليه **قوله** والجار الكوفيون والاحفص رفعة الفاعل
في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد **قوله** في المعنى لان
الاغناء عندهم ليس بشرط واجاز ايضا ان يكون مبتدئا وانه الجار
الوجهين في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدئا وزيد فاعلا وان يكون
قائم ضمرا مقدما وزيد مبتدئا مؤخر الجار والمجرور يوجبون في كل من ذلك
ان يكون زيد مبتدئا او ما قبله خبر انتهى وقال الرضي في شرح
الحاجية الكوفيون يوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار وقائم زيد
على الفاعلية ولا يجوزون ان يكون مبتدئا اعتقادهم ان الخبر
لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة لئلا يتقدم الضمير على مفسره
والنفس بشئ لان حق المبتدأ التقدمة والضمير يتأخر تقديره كما في ضرب
علامة زيد واما الاحفص فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء
ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز اعمال الصفة
بلا اعتداد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وقوله في جوار اعمال
الظرف بلا اعتداد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل
من الصفة انتهى **قوله** تنبيه قال التقدير في التنبيه
اعلام يتفصيل ما علم مما قبله اجمالا وقيل ما يوجد النظر الى ما قبله
لعلم به انتهى وكل من التفسيرين يصح هنا **قوله** عسا قال المستحب
التنبيه على الظرف وهو بالكسر والمد اخر النهار مثل العشي وهو من
صلاة المغرب الى الغداة اى جاء وقت العشا **قوله** ارضا
قال في محسني ارضا منكرة مجهولة بغير من العمان وهو معني
تكنيتها واخلاقها من الوصف ولانها من هذا الوجه

تقريب نصب الظروف المهمة انتهى ومثل الشيخ بمثلين لان
 الاول ظرف زمان والثاني ظرف مكان وكذا مثل في معنى الفعل
 وهذه المسئلة نظير المسئلة الاولى في باب الجار والمجرور
قوله ومثال وقوعه صفة الى اخره هذه المسئلة نظير المسئلة
 الثانية في الجار والمجرور ولم يمثل الشيخ في صورها الاربع الا
 بظرف المكان **قوله** ومثال وقوعه خبر الى اخره هذه المسئلة
 نظير المسئلة الثالثة في الجار والمجرور فتقول هنا اذا وقع
 الظرف صفة او صلة او خبرا او حالا تعلق بمحذوف واجب
 المحذوف تقدير بكان او استقر وخوفا الا الواقع صلة فيتعين
 فيه تقدير استقر فما لا الصفة والحال نقدا ومثال الخبر
قوله والركب اسفل منكم قال المنجى الركب مبتدأ
 وخبره اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبرا
 للمبتدأ كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو لغت لظرف
 محذوف تقديره والركب مكانه اسفل منكم وقد اجبر رفع اسفل
 وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل
 منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى التسافل والركب
 جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره
 ركيب والسند بتبعية بعضية من ماله احسن كيبا او رجلا غايبا
 ومحل الجملة عطف على انتم المجرور بياذ يعني واذا الركب اسفل
 منكم والله اعلم **قوله** وصلة ومن عنده يستكبرون قال
 الكواشي من عنده هم الملائكة ليسوا الله شرفا لانه تعالى
 في مكان من مبتدأ خبره لا يستكبرون انه لا يتعظفون ويجوز
 ان تقطع من على من في قوله وله من في السموات ويكون

لا يستكبرون



لا يستكبرون مستأنفا واعلم انه زاد في المعنى ثلاثة مواضع تتعلق
 الظروف فيها بمحذوف وجوبا لكنه يغدر في احدها بنحو استقر وهو
 ما اذا رفع الظاهر نحو عندك هذا وفي الاثنين الباقيين لا يغدر
 بكان او استقر بل يغدر بحسب المعنى احدهما ان يستعمل المتعلق
 محذوف في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكرنا مراقدا قد مر عدده حينئذ
 الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان الثاني ان يكون المتعلق
 محذوف على طريقة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه انتهى وفي ما
 عدا هذه المواضع التسبعة يتعلق الظرف بما يذكر نحو جلس زيد
 ايامك واما محذوف جواز القيام دليل عليه وهو الكون الخاص كما
 تقدم في الجار والمجرور **قوله** ومثال رفعه الفاعل الى اخره هذه
 المسئلة نظير المسئلة الرابعة في الجار والمجرور ومثل الشيخ
 محذوف فيه الظرف مع المرفوع بعده خبرا ومثال ما وقع فيه حالا
 رايت زيدا عنده كرم ومثال ما وقع فيه صفة مررت برجل امامه
 ما ومثال وقوعه صلة بالذي عنده مال ومثال وقوعه بعد
 نفي ما عندي احد وبعد استقمار عندك في **قوله** ويأتي
 في نحو عندك زيد المذهبان ان المذهب الجمهور وهو كون زيد مبتدأ
 لا غير ومذهب الكوفيين والاحقن وهو كونه اما مبتدأ او فاعلا
 كما قاله الشيخ فيما تقدم وينظرون ذلك بمثل ما نقلناه عن الرضي
 فيما سبق من ان الكوفيين يوجبون زيدا فاعلا ولا يجوزون كونه
 مبتدأ لان الخبر لا يتقدم عندهم على المبتدأ لئلا يتقدم الظاهر على المنع
 والاحقن على احد قوليه يمنع رفع الفاعل بالظرف الذي لم يتقدم
 وحينئذ فيوجب كون زيد مبتدأ كما قاله الجمهور اما على قوله الاخر
 فهو موافق لما نقله الشيخ عنده من نحو يزه كون زيد مبتدأ

قد مر خبره كما ينبغي تقيمه الخبر وكونه فاعلا بالظرف وان لم يعقد والله
نعم في اعلم ، **الباب الثالث** في تفسير كلمات يختلج اليها المعرب **قوله** اللفظ الفصحى في
حركة القاف وحالة الطاء من التشديد والتخفيف وحركتهما وما
جعلناه مرجع الصير قد تقدم ما يدرك عليه وموقف القاف وتشديد
الطاء وهما وغير اللفظ الفصحى في القاف ضمها ابتداء لفظ المسددة
وفي الطاء تخفيفها مضمومة اوسا كمنة مع فتح القاف وفي حركة
الطاء الكسرة مع تشديد الطاء وفتح القاف والكسرة كالتقاء الساكنين
فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح السهليل وذكرها
الشيخ في المعنى مفترضة **قوله** استغراق ما يقضي من الزمان
عقبه في المعنى بقوله فيختص بالثبوت وكنت عن ذلك متحذرا قد
ورد بدون الثبوت لفظا ومعنى ولفظا لا معنى من الاول قول بعض
الصحابه رضي الله عنهم فقرأنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اكثر مما كنا قط ومنه ومن الثاني قوله اني حين سأل
عبد الله كابن يقر سورة الاحزاب فقال ثلاثا وسبعين فقال
قط ان ما كنت كذا فظ ذكره لك ابن مالك وكذا الرضي وكان اخذه
منه لكن مثل الاول بقوله كمنه اراه فظ اي دائما وللماني بقوله
هل رايك الذي قط **قوله** وقوله العامة الى اخره عقبه
في المعنى بقوله واستغراق من فطنته ايه قطعته فمضى ما فعلته
قط ما فعلته فيما انقطع من عمره لان الماضي منقطع عن الحال
ولا مستقبل وبنيت لتضمنها معنى ماضي والى اذا المعنى ماضي
ان خلقت الى الان على حركة ليل لا يلتقي الساكنان وكانت الضمة
تسببها بالغايات انتهى واعلم ان الشيخ جعل قط هنا ما جاء على وجه

واحد

واحد وخالف المعنى في عملها ما حاجت على ثلاثة اوجبا احدها ما ذكره
من الثاني ان تكون بمعنى حسب قال وهذه مفتوحة القاف
ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقطر يد درهم كما يقال حسبي وحسبك
وحسب زيد درهم الا انها مبنيّة لانها موضوعه على حرفين وحسب
مفعولة والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني
بنون الوقاية كما يقال يكفيني ويجوز ان الوقاية على الوجه الثاني
حفظا للمشاغلة السكون كما يجوز في ادن ومن وعن لذلك انتهى
والجواب ان كلام الشيخ هنا في قط بفتح القاف وتشديد
الطاء المضمومة كما ذكره وليس لفظا الا استعمال واحد وهو كونهما ظرف
زمان وكلاهما في المعنى في قط من حيث هي فانه قال قط على ثلاثة
اوجه فلم يبيد ما فعلها واواما قيد عند بيان الاوجه فلا تخالف
بين الكلامين والله اعلم **قوله** قد يقال عبارة عما تقتضي
ان قط على اللفظ الفصحى وغيره تشديد على وجه واحد ومن جملة
غير الفصحى قط بفتح القاف وسكون الطاء التخفيف وميله تستعمل
على وجه واحد فقط على الثلاثة اوجه المتقدمة **قوله**
عوض بفتح اوله وتلخيص اخره ليس غير متوبين وفي حركات ثمة وبيان
انه يعرب في بعض الاحوال قال الكوفي المعنى فبناؤه على الضم كفتل
وعلى الكسرة كاتس وعلى الفتح كاي **قوله** استغراق ما يستعمل
من الزمان قال ابن مالك وقدرة المعنى فيكون بمعنى قط كقوله
فلم ارع ما عوض اكثر مما لك واجد غلام يستهي وعلامته استهيج
وهو مختص بالثبوت كما ذكره صاحب المعنى وغيره ولم يذكر فيه ابن
مالك ما ذكره في فظ من استعماله دون نفي لفظا ومعنى او لفظا ومعنى
قوله اولانه يعرض ما سلب في زمرهم وعبارته في المعنى وقيل

بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض **قوله** فان اضعفته ضبته
 اي فيكون معربا وهذا لا يقتضيه لقوله قيل وتكلمت اخره فكانت
 قاله ما لم يضيف فانه حينئذ يكون معربا بالنصب لا مبنيًا مثل
 وقد اشار الى ذلك في المعنى حيث قال وهو معرب ان اضعف مبني
 ان لم يضيف انتهى ولكن يرد عليه ما ذكره ابن مالك من انه معرب
 ايضا اذا وقع مضافا اليه كقول **قوله**
 ولولا نيل عوف في خطايه واوصالي لطاعت صدر القوم طعنا
 ليس بالاول **قوله** فقلت عوف العايفين الى اخره لقبيره
 بقوله فقلت دونه ان يقول كقولهم كما عير به في المعنى اشارة الى انه
 مفضو على اضافته الى العايفين وهو ظاهر عبارة ابن مالك
 حيث قال وقد يضاف الى العايفين او يضاف اليه فيعرب انتهى
 وسببه الشيخ عوف العايفين يدبر الداهرين من جهة نصيبهم
 لانها بمعنى واحد قال السيد عبد الله في شرح الباب عوف العايفين
 اي دهر الداهرين والداهرون الحايض الذي ينفى على وجه الارض له
 فكان المعنى سابق في الدهر فاما انتهى **قوله** وكذلك ابد الخ
 قاله الرابع في مفرداته المبدع عبارة عن مدة الزمان الممتد
 الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك انه قال زمان كذا لا يقال
 ابد كذا او كان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا تصور حصول ابد اخر
 يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض
 ما يتناول كتحسين اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض
 الناس ان اباد مؤنث وليس من كلام العرب العربا انتهى **قوله**
 او ما جازي فمقول اجل مثل بالمنى اشارة الى رد نقيض الما لفي
 الخبر الذي تاتي اجل بعد بالمبت شر جعل الشيخ هذا اجل ما جاء



علي وجه واحد وهو تصديق الخبر حكاه في المعنى بصيغة المنصوب
 فقال وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة
 قال وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعد الخبر انتهى وصدر الشيخ
 كلامه بانهم اخرج جواب مثل نعم قال فتكون تصديقا للخبر واعلاما
 للمستخبر وورد الطالب فتتبع بعد نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو
 اضر بزيد اقال وتند الما لفي الخبر بالمبت والطالب بغير النهي
 قال وقيل لا تجي بعد الاستفهام وعن الاخفش في بعد الخبر احسن
 من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها انتهى **قوله** بلي وموخرق
 قال في المعنى اصل الالف وقال الجماعة الاصل بلي والالف زائدة
 وبعضهم يؤول يقول انما للتنايف بدليل اما لتمام انتهى **قوله**
 لا يجاب المنى اي فلا تتبع الا بعد نفي قال في المعنى في تجب نعم وبلي
 لا تاتي الا بعد نفي ولا تاتي الا بعد ايجاب ونعم تاتي بعد ما قال
 واما جازي فذاتك اياتي مع انهم يتقدم اداة نفي لان لو ان
 الله هداني يدل على نفي مدانيته ومعنى الجواب حينئذ بلي قد هديتك
 بحج الايات اليه قد ارشدتك بذلك مثل واما عوذ فندناهم انتهى
قوله او مفردونا بالاستفهام قال في المعنى حقيقيا كان نحو
 اليس زيد بقاء فنقول بلي او توحيبا نحو امر يجيبون انا لا نسمع
 سرهم ونجواهم بلي او تقدير يا نحو اولم ياتكم نذير قالوا بلي الست بربكم
 قالوا بلي اجروا النفي مع التثنية ويجري النفي المجرد في رده بسبب
 ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا او وجهه ان نعم
 تصديق الخبر بغير ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال
 اليس لي عليك الف فقال بلي لم منه ولو قال نعم لم تكنه وقال اخرون
 يلزمه فيها وجروا في المعنى يقتضي العرف لا اللغة واعلم ان

لتسمية الاستفهام تقريراً في الآية عبارة الجماعة و مرادهم انه تقرير
 بما بعد النفي لانه التقرير يحمل الخطاب على الاقرار والاعتراض باس
 قدر عنده ثبوته او نفيه انتهى وقد استقر عند المحاطين بثبوت كون
 الله تعالى ربهما واعترفوا بذلك لما قدرهم **قوله** في النوع الثاني
 فتارة ايمرة ومثله طوار في الفاظ متزايدة ويعلم من كلام ابن الحاجب
 في شرح الكافية ان انتصاب سرة في مثل قولنا صرنا مرة بجوار ان
 يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طويلاً
 وتارة بمعنى فانتصبها ايضاً ما على الظرف او المفعول المطلق ذكر
 ذلك نجم الدين سعيد في شرح السائفة في العروض **قوله**
 منصوب بجوابه وعبارته في المعنى بما جوابه من فعل او شبهه ومو
 قول الاكبرين ويرد عليهم امور وقال المحققون انه منصوب
 بشرطه فيكون بمنزلة متى وخبراً وايان وقول اي البقاء انه مردود
 بان المضاف اليه لا يعمل في المضارع غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير
 مخالفة لما قول الجميع اذا جزمتم كقوله واذا ضحك خصامته فتخل
 انتهى **قوله** وهذا النفع واوخر الى اخره اما او جزئية فلان اقل
 حروف من ذاك واما نفعيته فلان فيه افاضة كون اذا حاظط الشرط
 منصوباً الجزائية وكونه مضمناً معنى الشرط الى التعليل دائماً فان
 قال خلاف شرطه ولم يقيد بقوله ان ضمن معنى الشرط وهو
 الغالب حتى يوافق ما قاله المعروف بل اطلقه عن هذا التقييد
 ليفيد انه في هذا الوجه مضمناً معنى الشرط دائماً بخلاف **قوله**
 العربيين فانه لا يفيد واحداً من هذه الثلاث **قوله** وقد يستعمل
 للماضي الى اخره هذا مقابل لقوله او لا يستقبل وذكر في المعنى ان حروجهما
 عن الاستقبال ياتي على وجهين احدهما ان ياتي الماضي نحو الآية المذكورة

ونحو قوله ولا على الذين اذا ما انكس لقولهم قلت لا اجد ما احكم عليكم تولوا
 والثاني ان ياتي المحال وذكر بعد القسم نحو الليل اذا بعثي والنجم
 اذا موي قيل لانها لو كانت لا استقبلا لم تكن ظرفاً لفعل القسم لانه
 استلزاماً عن قسم ياتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا يكون محدثاً
 وهو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال مختلفان واذا بطل
 مذهب الوجهين تعين انه ظرف لاجدما على ان المراد به المحال
 انتهى والصحيح انه لا يصح التعلق بالقسم الاستبائي لان القيمة لا زمان له
 لاحالاً ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكاي
 مع بقا اذ اعلى الاستقبال بدليل محتجج الحال المقدرة بالتعلق كمرت
 برجل معه صقر صايد ايه غدا الى مقدار الصيد به غدا كذا يقدر
 واوضح منه ان يقال المعنى يريد به الصيد غدا كما فسرتهم في اذا
 قسم الى الصلاة بارادته **قوله** بقى على المصنف ان يذكر
 مقابل قوله ظرف وشرطه كما ذكر مقابل مستقبل وقد ذكرنا الثلاثة
 في المعنى فقال قيل وقد خرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال
 ومعنى الشرط في كل من هذه فصل الفصل الاول في حروجهما عن
 الظرفية نعم ابو الحسن في حقي اذا لا وها ان اذا جرحتي وزعم ابو الفتح
 في اذا وقعت الواقعة لاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى
 مبني او الثانية خبر والنصويين حالاً ولا جملة ليس ونحوها والمعنى
 دقت الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت ربح الارض وزعم
 ابن مالك انها وقعت نفعولا في قوله عليه الصلوات السلام لعائشة
 رضي الله عنها اي لا اعلم اذ كنت عني راضية واذا كنت على غضبي والجمهور
 على ان اذا لا يخرج عن الظرفية وان حقي اذا لا وها حرف ابتداء
 دخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بلك من الاولى



والاولى طرف وجوابها محذوف لهن المسمى وحسنه طول الكلام وتقديره
 بعد اذا الثانية اي انفسهم اقتساما وكنتم ازواجا لثلاثة وامثا
 الحديث فاذا اطروا لمحذوف وهو محذوف اعلم وتقدره ساكس ونحو
 كما تعلقنا اذ بالحديث في هذا الاك حديث صنف ابن اهرم
 المكرمين اذ دخلوا عليه الفصل الثاني في خروجها عن
 الاستقبال وقد تقدم الفصل الثالث في خروجها عن
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا لما غضبوا هم يستغفرون
 والذين اذا اصابهم البغي لم ينتصرون فاذا فيها طرف الخبر المبتدأ
 بعدها ولو كانت شرطية والجملة اسمية جواب لا تترتت بالفاصل
 وان يستسلك بخبر فهو على كل شي قدروا قوله بعقهم انه على اضرار الفا
 مقدم رده اي من ان الفا لا تخدق الا ضرورة كقوله من يفعل
 الحسنات الله يسكرها وقوله اخر ان الضمير نوكيد لا يستد او ان ما
 بعده الجواب ظاهر المنعطف وقوله اخر ان جوابها محذوف مدلول
 عليه بالجملة بعدها تكلف من عن ضرورة **قوله** وتارة يقال
 فيها حرف مفاجاة وتختص بالجل الاسمية قال في المعنى ولا تحتاج
 الجواب ولا تقع في الابتداء او معناها الحال لانه استقبال **قوله**
 مخرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذ الهم مكر
قوله وقد اجتمعت اي اذا الظرفية والنجابية في قوله تعالى
 ثم اذ دعاكم دعوة من الارض اذ انتم تخرجون الاولى ظرفية والثانية
 فعلية **قوله** وهل من حرف او ظرف مكان او زمان اقوال
 الاولى قول الاخفش واختاره ابن مالك وتقدمه يشعر بتزجيجه
 وكذا قدمه في المعنى واستدل ولم يستدل للقولين الاخرين فقال
 ويرجح قوله خرجت فاذا ان زيدا بالباب يكسر ان لا يعمل

ما اقدمها

كما بعد هاية قبلها والفقول الما في قول المبرد واختاره ابن عصفور
 والفقول الثالث قول الزجاج واختاره الزمخشري وزعم ان عاملها
 فعل مقدم مستق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذ دعاكم
 دعوة من الارض اذ انتم تخرجون المقدير اذ دعاكم فاجاستم
 الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا الغير وانما فاصلا بها عندهم
 الخبر المذكور في مخرجت فاذا زيدا ليس بالمقدري في نحو فاذا الاسد
 الحاضر وان قدرت انها اليه اذا الخبر فعاملها مستترا واستقدر
قوله لم يقع الخبر معهما في التثنية الامصجاب
 نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضا فاذا هم
 بالساهرة **قوله** فاذا اقلت خرجت فاذا الاسد
 صح كونها عند المبرد خبرا اي فاذا بالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج
 لان الزمان لا يجزئ عن الجملة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يجزئ
 به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صح خبره با عند غير الاخفش
 واذا اقلت خرجت فاذا زيدا ليس جازلك رفع جالس على الخبرية
 واذا الضب به وجازلك نصبه على الحالية والخبر اذ ان قلنا انها ظرف
 مكان والافه محذوف **قوله** فخرجت فاذا زيدا ليس جازلك
 مع قولنا انها زمان اذ قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو
 خرجت فاذا الاسد اي فاذا حضور الاسد **قوله** في اواخر النوع
 الثالث في حي وما زالت القتلى تمور وماهم قال الراغب
 المور الجريان السريع يقال ما بر تمور مور **قوله** فيها واهل العالية
 قال في الصحاح والعالية ما فوق بخد اي ارض هامة واليه ورا
 مكة وبني الحجاز وما والاها **قوله** نحو اعجبني ان همت
 سوال هل يقال في الفعل الماضي الدخلكه ان الناصبة المضارع

ان يحل النصب كما قيل الجوز في الفعل الماضي الدلالة عليه ان السطرية
 ان موضع الجوز قال في المعنى لا يوال ذلك لان السطرية اثر القلب
 الى الاستغناء في معناه واثر الجوز في محله كما انما اثر التحليل
 الى الاستغناء في معنى المضارع اثر النصب في لفظة محلا في الماضي
قوله النوع الخامس اي فتتبع سطرية الى اخره قال لي هذا كان عليه
 ان يفيد ما يكونها مفتوحة المرق مسددة البياض فيدها في المعنى
 حتى لا تلتصق باليه التي هي حرف ايجاب وبالي التي هي حرف نداء والتقدير
 فان قيل لا يسر على تقدير عدم التقييد المذكور فاعه يذكر
 الامثلة لعلها يذكرها ولا يجادل اليه قل **قوله** فكان ينبغي ان
 لا يفتقد اي فيها سبق بكونها مسددة المرق كمنة اليها ما ذكره الاثنا
 الفرق انتهى **قوله** نحو ايا الاجلين قضيت قال في الكشاف
 وقرأه مستورا ايا الاجلين ما قضيت قال **قوله** فان قلنا
 كما الفرق بين توقيها المزية في القرأتين قلنا وقعت
 في المستغنية مؤداة لايها في زيادة في سماعه وفي السادة
 تأكيد المقصا كما قال ايا الاجلين صمت على قضائه وجردت
 عزيمتي اليه **قوله** نحو يلهما الانسان قال السمين في اعراب
 في سورة البقرة ايه اسم متاد في محل نصب ولكن في الضم لا نه مفرد
 معرفة وزعم الاخفش انها من مؤنولة وان المرفوع بعدها خبر
 مبتدأ ضمير الجملة صفة والتقدير ما الذي هو الانسان والصحيح
 الاول والمرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه ولا يجوز نصبه على المحال
 مطلقا الماضي وها زائدة للتنبيه لازمة لها والمشهور فتحها ايها ويجوز
 ضمها ابتداء للبيان وقد قدال ابن عمار في بعض المواضع نحو اية الموتون
 والمرسوم سماعه ولا يوصف به هذه الاماكن الف واللام وموسول

مما فيها وبانهم اسارة نحو يلهما الذي ترو عليه الذكر قال الشاعر
 . الا يلهما السيلج السيد اني . علي يلهما مستبسل من ورايها .
قوله في انما حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لدالته
 هذا التعريف يشير به الى احد المذاهب الثلاثة في معنى لو وهو
 مختاره من كونها تدل على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على
 امتناع الجواب ولا على نبوته ولكنه ان كان ليس له سبب اخر فلا يلزم
 من اتقايه التقاؤه وسيجي هذا في كلامه والمذهب الثاني انه يقتضي
 امتناع الشرط والجواب معا وهذا هو المشهور بين النحاة والمذهب
 الثالث انما لا دلالة لها على امتناع بل على مجرد التعليق في الماضي
 والقبيل بهذا السلويين وابن مسام الحنفاويين وهذا المذهب ان
 افسد هما في المعنى **قوله** ومنها هاتين وساد قول العرب
 ان لو حرف امتناع لا امتناع الى اخره وجعل ما نصده قول عمر في حق
 صهيب رضي الله عنهما لو لم يخف الله لم يعصه انتهى واعتد رغبة التقار
 في مطلقه بقوله قد نستعمل ان ولولدلالة على ان الجزا لا اثر الوجود في
 جميع الازمنة في فقد المتكلم وذلك اذا كان الشرطها يستلزام استلزام
 لذلك الجزا ويكون يقتض ذلك الشرط السبب واليق باستلزام
 ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه
 فيكون دائما سواء كان الشرط او الجزا مثبتين نحو لولا اني كنت
 عليك او متفيعين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او متخلفين نحو ولو
 ان ساق الارض من شحم اقلام والبحري من بعد مائة اعوام فقد
 كلمات الله ونحو لو لم نذكر مني لا نبت عليك ففي هذه الامثلة اذ الداعي
 لزوم وجود الجزا ان الشرط مع استيعاده لزومه له فوجوده عند
 عدمه هذا الشرط بالطريق الاول فان قيل هل يجوز ان يكون

لو في هذه المسئلة على أصلها من تقدير انتفا الجواب على ان الجزاء هو
 عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا متقيا
 وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا ان تقدير انتفا التثا المرتبط
 بعدم الاكراه بناء على ثبوت التثا المرتبط بالاكراه قلنا لا يخفى على احد
 ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجواب وانما يجب ذلك من قبيل
 ذكر السدح والالكان لثبوتهم بالشرط تكرار كما اذا قلنا لو جيتني
 اكرمتك اكراما مرتبة طابا بالحي ونحو نعم قطعا ان التقى في قولنا
 لو جيتني اكرمتك مؤلفا الاكرام لا الاكرام المرتبط بالحي وليس
 كل ما له دخل في لزوم شيء او ثبوته له يجب ان يكون متلا خطا العقل
 عند الحكم وفيه ذلك الشيء انتهى **قوله** لقوله تعالى وليخس الذين
 لو تركوا الآية قال السري في اعرابه لو هذه فيها احتمالا لان احدهما على
 باهنا من كونها حرفا لما كان سيقع لوقوع غيره او حرف امتناع لا امتناع
 على اختلاف العبارتين والثاني انها بمعنى ان الشرطية والاحتمال
 الاول دمه ابن عطية والزمخشري قال الزمخشري قال قلت
 ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلنا **قوله** معنى
 وليخس الذين صفتهم وحالهم انهم لو ساروا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعفا
 فان ذلك عند اختصارهم خافوا عليهم الصياع بعدهم لذهاب كافهم
 وكاسيهم وقال ابن عطية لغزير لو تركوا الخافوا ويجوز حذف اللام
 في جواب لو ووجه التمسك بهذه العبارة انه جعل اللام مقدرة في جوابها
 ولو كانت لو بمعنى ان الشرطية لما جاز ذلك وقد صرح غيره بذلك
 فقال لو تركوا لو يمنع بها الشيء لا امتناع غيره وخافوا جواب لو واي
 الاحتمال الثاني ذهب ابو القاسم وابن مالك قال ابن مالك لو هنا
 شرطية بمعنى ان فتقلت الماضي في معنى الاستقبال والتقدير

وليخس

وليخس الذين ان تركوا ولو وقع بعد لو هذه مضارع كان مستقبلا كما يكون
 بعد ان وانما جعل ابن مالك واما الباقون على جعلها بمعنى ان توهم انه لما امر
 بالخسيسة والامر مستقبل ومتعلق الامر موصول لم يبح ان تكون المسئلة
 ماضية على تقديره لانه على عدم الذي ينافي امتثال الامر وحسن
 مكان لفظ ان ولاجل هذا التوهم لم يدخل الزمخشري لو على فعل مستقبل
 بل اني بفعل ماض مستند لموصول حالة الامر فقال وليخس الذين صفتهم
 وحالهم لو ساروا لو تركوا قال الشيخ يعني اباحيان وهذا الذي توهموه
 لا يلزم الا اذا كانت المسئلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل او معنى لو تركوا
 من خلقهم اي ما توافقوا من خلقهم فلو كان كذلك لزموا التاويل في لو ان
 تكون بمعنى ان اذا لا تجتمع الامر بايقاع فعل من مات بالفعل اما اذا كان
 ماضيا على تقدير فيصح ان تقع صلة وان يكون المعادل في الموصول
 الفعل المستقبلي بخلاف قوله ليرزبا الذي لو مات انفس ليكننا انتهى
 مع اختصار **قوله** وقول الشاعر ولو يلقى اصدلونا بعد عورتنا
 فان قلت ما التمسك في تمثيله بما بين الوالي في معنى الشرطية
 قلنا **قوله** كانه لما ذكرنا انما تشارك ان في كونها لا تجزم وذلك انما
 يظهر في المثال الثاني لانه قال ولو يلقى بائنا ان الدنيا دون الاول
 وذلك ظاهرا في المثال الثاني لكني اقول جيبه يحصل الغرض
 بالاقتضائ على المثال الثاني لان لو فيه حرف شرط في المستقبل غير
 جازمة فلا حاجة الى الاثبات بالمال الاول **قوله** الثالث
 ان تكون حرفا مقديرا مراد وان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
 بعد ودة نحو ودة والوتد من جوز الزمخشري كون لو في هذه الآية للمنتهي
 ايضا فانه قال فان قلت لم رفع قوله فيد منووم ولم ينصب
 باضمار ان وهو جواب انتهى **قوله** قد عدله به الى طريق اخر



واما ان جعل خبر مبتدأ محذوف اي فهم يدعون كقوله فمن يوم من يومه
 فلا يخاف علي معنى واد والوند من فهم يدعون حينئذ او وادوا دهانك
 فهم لان يدعون لطلبهم في ادهانك قال سيبويه وزعم هارون
 انه لا يبي بعض المصاحف واد والوند من فهم يدعون انتهى **قوله**
 او يود نحو يود احدكم لو يعمر ذكر في الكساف ان لو في هذه الآية للتمني
 فانه قال فان قلت كيف الضم لو يعمر بيود احدكم قلت
 في حكاية لود ادم ولو في معنى التمني وكان القياس لو اعمر الا انه جرى
 علي لفظ الغيبة لقوله يود احدكم كقوله حلف بالله ليعملن انتهى
قوله والكرهم لا يثبت بكذا القسم ويخرج الآية ونحوها علي
 حذف مفعول الفعل قبلها والجواب بعدها اي يود احدكم التغير
 لو يعمر لسره ذلك انتهى قلت وعلي راي الا لم يخرج الآية
 الاولى ايضا علي حذف مفعول الفعل الذي قبلها والجواب بعدها
 تقديره وادوا دهانك لو تد من لسره واذ لك وحينئذ تكون لو
 في الميتين واردة علي المعنى الاغلي طما الذي هو حرف امتناع
 كاستناع او غير ذلك من العبارات انتهت **قوله** فلو ان لنا
 كرة فتكون من المؤمنين قيل نصب تكون جوابا للتمني وهو دليل
 فيه لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في قوله
 للبشر عبادة وتقر عيني الى اخره قال الشيخ عز الدين فان
 قلت اذا كان في الموضعين الانضاب بان المصاهرة بعد
 الغاشما الفرق بين المهر وبه عنه والمهر وب اليه قلت
 الفرق ان علي المهر وب عندها لازمة الا صمرا لا يجوز فيها الاظهار
 فاصمرا لها ليس بلازم انتهى **قوله** ولتقر عيني نحو منصوب
 بان المقدرة بعد الواو ليصح عطفه علي الاسم الذي قبله لان حينئذ

تكون مع ان مؤولا بالاسم فيصح العطف حينئذ اذ لو لا ذلك لما صح
 العطف لانه لا يعطف صريح الفعل علي صريح الاسم لان العطف يقتضي
 اشتراك المخطوف والمخطوف عليه في العامل ولا مستار كونه
 للفعل مع الاسم فيه **قوله** الشفوف قال الجوهرية بوب سف
 وسف الي رقيق **قوله** او يرسل رسولا موثوقا بان المقدرة
 بعد ولو لمكون مع ان مؤولا بالاسم ليصح عطفه علي الاسم الصريح المذكور
 في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب ولو صح
 كذا ما قاله الذمخشري وحيا وان يرسل مضد ان واقعا موقوع
 الحال لان ان يرسل في معنى ارسل لا ومن وراء حجاب ظرف واقعا
 موقوع الحال ايضا لقوله وعلي جنوبهم والتقدير وما صح ان يكلم احدا
 الا موحيا او سقما من وراء حجاب او مرسل انتهى **قوله** فقد قوا
 ولو يظلف محرق قال في الصحاح الظلف للبقرة والشاء ه
 والظبي واستقير للافرا من **قوله** ولو يسق ثمرة اي نصف ثمرة يريد
 لا تستقلوا من العتقة يسق واله ابن الاثير **قوله** في قد قيل
 وتدخل على المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه انما اي بصيغة التثنية
 وهي قيل لانه يجازيها المتعدي لادخلته على المضارع كما هي في
 في كلامه **قوله** الخامس من اوجه تفرير الماضي من الحال
 ولما ذكر من الماضي الوافق لا الى اخره قال التفتازاني في
 شطوله ويزد هذا اسكال وموان المطلوب في الحال مقارنته
 حصول مضمونها حصول مضمون العامل لا بزمان التكم واذ كانت
 العامل والحال ماضيين يجوز ان يكون متقاربين كما اذا كانا
 مضارعين وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي الي الحال المقابل
 للاستقبال وموزمان التكم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم



تقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جازي في السنة الخالية وقد
ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان الخالية الماضي
وان كانت بالنظر الى عامله ولقطة قد اتما اقترابه من حال التكلم
فقط والحال ان متباينان لكنهم استنبهوا لفظ الماضي والحالية
للتباين الماضي والحال في الجملة فانوا ابلغوا قد لفظا هو الخالية
وقالوا جازي في السنة الخالية وقد ركب انتهى **قوله**
قال ابن عصفور اذا اجيب القسم مما من الى اخره قال شيخنا
انما قيد جواب القسم بكونه ماضيا لانه اذا لم يكن ماضيا لم يوت
بقدر المفيدة لتقريب الماضي من الحال لانه حينئذ لا يمكن
اعتبار هذا المعنى ليوتيهما وبكونه مثبتا لانه اذا كان متغيرا
لم يوت بقدر ايضا المفيدة لذلك لعدم الاحتياج اليها حينئذ
لانه اذا اتى الفعل الماضي استمر ذلك المعنى الى زمان الحال
بحكم الاستصحاب وبكونه متصرفا لانه اذا لم يكن متصرفا فكليس
وعسى ونعم وبئس فانهما تدخل عليهما لانهن الحال فلا معنى
لذكرهما بقرب مما هو حاصل ولد لك علة اخرى وهي ان صيغته
لا يفيد الزمان ولا يتصرف فاستبرهن الاسم هذا المحضنة
من كلام القوم انتهى **قوله** حلفه فاجر اي كاذب قال الراغب
في مفردة انه وسمى الكاذب فاجرا لكون الكذب بعض الفجور
قوله من خذبك ولا صال اصل الصل الايقاد بالنار
يقال اصلا بكذا اي اثنى به واصطلي بالنار وصليت السلاة
سؤلتها في صليته قاله الراغب في مفردة انه **قوله**
وزعم الرخصي ان قد منع لام القسم بمعنى التوقع عبارة
الرخصي فان قلنا ما لهم كايكادونك ينطقون بهذه اللام

الامع قد ركب عنهم نحو حلفت لها بالله حلفه فاجر لما حلفت
انما كان ذلك لان الجملة القسمية لا تنساق الا تأكيد الجملة القسم
عليها التي هي جوارها وكانت مضمنة لمعنى التوقع الذي معنى قد
عند اجتماع المخاطب كلمة القسم انتهى والتقدير انهم والله لقد
ارسلنا نوحا **قوله** وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه
الحج قال في الكسان ادخل قد ليدل علمهم عليه من المخالفة
عن المير في التفاق ورجع توكيد العلم الى توكيد الوعيد وذلك
ان قد اذا دخلت على المضارع كانت زما فوافقت زما في خروجها
الى معنى التأكيد في نحو قوله فان عيس مجبور الغافر عما اؤثر به
بعد الزود وفود ونحو قوله زهير
اجي لقة لا يهلك الحجر ماله ولكنه قد يهلك الما نابله
قال السمين في اعرابه قال الشيخ اي البوحيان وكون قد اذا دخلت
على المضارع افادت التأكيد قول بعض النحاة وليس بصحيح وانما
التأكيد مفهوم من السياق والصحيح ان رب التقليل للشيء والتقليل
نظيره وان فهم توكيد من سياق انتهى **قوله**
قد اترك القدر مصغرا لانه كان انوابه من جت بفرصة
القرن بالكسر كقوله في السجاعة والافامد واحدة انملة ومهدوس
الاصابع والمزج خلط الشيء بغيره والمزج الرمي يقال مزج الشراب
خلطه بغيره ومزج الرجل الشراب من فيه اذ رمي به والفرصا التوت
قوله وقاله الرخصي في قد نري لقلب وجهك في السماء
عبارة الرخصي قد نري زمانري ومعناه كسرة الروية والسند
قد اترك القدر مصغرا لانه كان انوابه من جت بفرصة
قال السمين في اعرابه قال الشيخ وسرحه هذا على التحقيق لتضاد لانه



قد سرح قد نري برهما نري ورب على مذهب المحققين انما يكون لتقليل
 التي في نفسه والتقليل في نظيره ثم قال ومعرفة كثرة الروية فهو
 مقدار لمذلول رتب على مذهب الجمهور هذا الذي ادعاه من كثرة
 الروية لا يدرك عليه اللفظ لا لوقوعه للكثرة مع المضارع سواء
 الروية المضاعفة لا وانما قدمت الكثرة من متعلق الروية وهو القلب
 انتهى **قوله** ونقري الارحام قال الرخصة في القراءة بالرفع اخبار
 بانه يقرئ الارحام ما يسا ان يقره من ذلك والقراءة بالنصب
 تعليل يعطون على تقليل وتغناء خلقناكم مدرجين هذا التدرج
 لغرضين احدهما ان يبين قدر نشا والثاني ان تقرئ الارحام من
 تقرخي بولد راو نيسا ولو يلفظ احدا للتكليف فاكلهم ويعضده هذه
 القراءة قوله ثم لتبلغوا السدكم قال السمين في اعرابه قلت لتسمة
 مثل هذه الافعال المسندة الى الله تعالى غرضها لا يجوز ذكره الذي
 قرأ بنصب وتقره يعقوب وعاصم رواية **قوله** وواو الحال
 ونسبي واو الابتداء اليها ملاحظة لان يرفع بعدها المبتدأ **قوله**
 نحو جاريد والشمس طالع قال صاحب الفروق حقتل احد ان الحاك
 ها هذا البيت لبيان هسة الفاعل والمفعول بل هما لبيان هسية
 لما نصدورا الفاعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول لا يركب قوله
 اتيتك والجيش قادم تفدير اتيتك زمان كان الجيش قادما
 ولهذا قلنا جار مجري الطرف ومن سدة شبه هذا النوع بالظن
 انك لا تجد فرق بين قولك اتيتك زمن الحجاج امير وبينه قولك
 والحجاج امير **قوله** وميتويه يفدرها باذ لا يريد انها بعناها
 اذ لا يراد في الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان
 اذكر لك ولم يفدرها باذ لانها لا تدخل على الجمل الاسمية والذ لك في

المعنى **قوله** وواو المفعول سعه مخوسر والنيل نصب ما بعد
 الواو نفعه في انفسها لا بمحض بعد الواو خلافا للزجاج ولا بالواو خلافا
 للزجاج ولا بالخلاف خلافا للمكون فيبينه قال التتدي شرح الباب
 ان تصاب ما بعد هذه الواو وتوقف على نفس رايط وجوب وجود
 فعل او تعمان قبله وجوب كون الفاعل والمفعول متحركين في
 الفعل وجوب صدوره عنهما متصاحيين وجوب حدوث الفعل
 عن الاول بالامالة وعن الثاني بالتبعية وجوب كون عمل العاقل
 بواسطة الحرف وقد اجتزأ به بالخبر المفرد اكل كل رجل مفرد
 وصيغته **قوله** وواو الجمع الخ فيه اشارة الى ان هذه الواو
 التي بينت نصب المضارع بعدها باضمار ان يشترط فيها الجهة اي
 المعية ومصاحبة ما قبلها بما بعدها **قوله** بنفي او طلب
 يتدرج تحت الطلب الامر والنهي والدعاء والعرض والتخفيض
 والنهي والاشتماء من هذه سبعة مع النفي مكارث ثمانية والاشتماء
 وهي قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم مثله المضارع المنقوب
 بان تضرع بعد واو الجمع المسبوقة بنفي ومعنى الاية والله اعلم انكم
 تجاهدون ولا تفسدوا وتطغون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم
 الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم به فيعلم الله
 حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما يعلم واو الحال
 والتقدير بل حينئذ ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة ذكر ذلك
 في شرح السدور مع زيادة **قوله** والكوفيون يسمون هذه الواو
 واو صرف يعنون انه كان من حق هذا الفعل ان يعرف باعراب ما قبله
 فلما جاءت الواو صرقت الى وجه اخر من الاعراب **قوله** وواو
 دخولها في الكلام كخر وجهما وهي الواو الزائدة شيخنا الذي تخصصت

من كلام القوم ان هذه الواو اثنتا الكوفيين والاحقر وجماعة
 وحملوها على ذلك حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها بدليل الالية
 الحصري وحينئذ يكون جواب اذا وفتحت ابوابها وانما هي هنا
 بالواو دون التي قبلها لان ابواب المبعوث مغلقة الى ان ياتي
 صاحب الجريمة فتفتح له ثم تغلق عليه فتاسب ذلك عدم الواو فيها
 بخلاف ابواب السدور فانها تفتح انتظارا لمن يدخلها وقيل في عاطفة
 والالية الواو في وقال لهم قرنتها وحينئذ يكون اذا وقال لهم قرنتها
 وقيل بما عطفها في ويكون الجواب محذوف تقديره كان كين وكين
 وقيل في الحال ايجاهما مفتحة ابوابها كما صرح بفتحها حالا في جنات
 عند تفتحها لهم الابواب قيل وانما تفتح لهم مع مجيئهم اكراما لهم عن ان
 يقفوا حتى يفتح لهم ويكون الجواب حينئذ ايضا مقدرا لتقديره لظانوا
 او سعدوا قال الرخصي حقه لا يفتر بعد خالدين كانه انما يجي
 بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه وقيل تقديره حتى اذا جاوها
 وفتحت ابوابها يعني ان الجواب بلفظ الشرط ولكنه زيادة ليقين
 بالحال فلذلك صح وقيل هي واو الثمانية لان ابواب الجنة ثمانية
 وسموا الالفه قريشا ذاعروا قالوا ستة سبعة وثمانية اذ انا
 بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا
 على ذلك بايات من جملتها واثنتهم كلهم ومن ذكره لك الجري وابن
 خالويه والتعلي وجماعة وهذا ما سد عند المص وذكروا المفتوح وجه ذلك
 وقال لو كان الواو الثمانية حقيقة لم يكن اما بقية منها لانه ليس فيها
 ذكر عدد البنية وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع كابد على عدد خاص
 الواو ليست داخله عليه بل على جملة ما وقفها واما الالية الفيس عليها
 ليست ايضا ذكره بل فيها اوجها اخر احدها انما عطف عطف



عطف هذه الجملة على جملة قوله ثم سبعة فيكون قد اجروا بخبر من
 احدهما انهم سبعة رجال على الس والناي ان ثامنهم كلهم ومذايودك
 بان جملة قوله واثنتهم كلهم من كلام المتنازعين منهم الساي ان الواو
 لا شينان وانه من كلام الله تعالى اخبر عنهم بذلك قال هذا القائل
 وجي لي عطى القطاع بمذايودك الثالث انما الواو الداخلة على
 الجملة الواقعة صفة للكرة توكيد للصوق الصفة بالوصف
 ودلالة على الصافه بها امر ثابت مستقر ونظير وما اهلكنا من
 قرية الا وكفها كتاب معلوم واليه ذهب الرخصي ثم قال وهذه
 هي التي اذنت بان الذين قالوا سبعة واثنتهم كلهم قالوا عن ثبات
 علم وطائفة ولم يرجعوا بالظن كما عيروا الدليل عليه ان الله سبحانه
 اتبع القولين الاولين قوله رجما بالغيب واتبع القول الثالث
 قوله ما يعلم الا قلنا الرابع قيل انما واو الحال على هذا فيقدر المبتدأ
 اسم اسارة اي مولا سبع ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك
 ان حرف عامل الحال اذا كان معنويا مستنوع والله اعلم **قوله**
 في ما وسرطينة نحو وما تفعلوا من خير يعلم الله قال السمين كل ما
 قالناه في اعراب ما نسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين
 احدهما او هو الظاهر انما مقول مقدم لتسريح وهي سرطينة جارئة
 والتقدير اي يسرح مثل قوله تعالى اياما تدعوا والناي انما سرطينة
 ايضا جارئة لتسريح ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المقول
 به والتقدير اي يسرح تسريح اية قاله ايوا البقا وغيره وقال الرازي يصدر
 جازيا انتهى ونقل عن ابي البقا انه يراى في وما تقطعوا وجه احد
 وهو ان يكون من خبر في محل نصب نعت المصدر محذوف تقديره
 وما تفعلوا فعلا كايضا من خبر يعلم جزم على جواب الشرط ولا يبد

من مجازي الكلام فاما ان يكون عبرا بالعلم عن المجازاة على فعل الخير
 كانه فيل مجازيكم واما ان يفذر المجازاة بعد العلم اي فينبئ عليه
قوله ويحيى حذف القها اذا كانت مجرورة قال الرضي في شرح
 الحاشية وت حذف الف ما الاستغنامية في الاغلب عند كونها مجرورة
 بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدرا الكلام لانها استغنام ولم يكن
 تاجرا الجار عنها فقد مر عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة
 موصوغة للاستغنام فلما يسقط الاستغنام عن مرتبة التصدير
 وجعل حذف الالف دليل التوكيد ولم يحذف اخر من الاستغنام
 مجرورة ولا كم لكونه حرفا متصفا ولا من اليجزي اخر مجري الحرف الصحيح
 في تحل الحركات وقد جاء الالف ثابتا على ما قام يستقيم **قوله** ليسم كخبر
 تخرج في رما **قوله** عم ينسألون قال الرضي في غم اصله غشا
 على انه حرف جر دخل على ما الاستغنامية ومعنى هذا الاستغنام
 نعيم ان كان كانه قال عن اي شيء ينسألون **قوله** فناطرة
 ثم يرجع المرسلون قال السمين في اعرابه بم يتعلق ويرجع وقد وهم
 المحوي فجعلها متعلقة بناطرة وهذا ما يستقيم لان اسم الاستغنام
 له صدرا الكلام ويم يرجع متعلق بناطرة **قوله** ما اغفر لي
 قال الرضي في **قوله** فان قل **قوله** ما اغفر لي ربي اي
 المات بي قل **قوله** المصدرة او الموصولة اي بالذي غفر لي
 من الذنوب ويحتمل ان تكون استغنامية يعني باي شيء ربي يريد به
 ما كان منه معهم المصاهرة لا عذر الدين حتى قتل الا ان قولك
 ما اغفر لي بطرح الالف اجود وان كان ابانها جائزا انتهى قال
 في المعنى والعجب من الرضي انما يجوز كونها استغنامية مع
 ردة علي من قال في ما غويتني ان المعنى باي شيء فان ابان الالف

قليل شاذ واجاز مؤو غير ان تكون بمعنى الذي وهو بعيد ان الذي
 غفر له الذنوب ويبعد ارادة الاطلاق عليها وان غفرتها انتهى
 واختار المصنف فيه ان تكون مصدرة وذكر السمين في اعرابه
 انه استقصى جعوليتها من حيث انه ينبغي للمعنى انه ينبغي ان
 تعلم فدية بذنوبه المغفورة وليس المعنى على ذلك انما المعنى على معنى
 علم يغفر ان ربه ذنوبه انتهى وهذا هو الصحيح لما ربه المصنف في المعنى
 ثم قال السمين والقليل يكوننا استغنامية هو الغفورة الكسائي
 بانه كان ينبغي حذف القها لكونها مجرورة ثم رد السمين على الرضي
 في قوله الاجود طرح الالف بان المشهور من مذق البصريين
 وجوب حذف القها كقوله غلام يقول الرمح يتقل عاتقي
 اذ الم انالم اطعن اذا الخيل كرت **قوله** الالف ضرورة كقوله
 على ما قام يستقيم **قوله** ليسم كخبر تخرج في رما **قوله**
 واما جاز نحو لماذا فعلت الخ يوضح هذا ما ذكره المصنف في شرح
 الباب ان ما الاستغنامية اذا كانت مجرورة ووقع بعدها
 اذالم تحذف القها لان المالم تثبت زيادته ولا لونه موصولا
 الامع ما صار مع الكلمة والحدة وصارت الالف كانه في وسط الكلمة
 والحذف في الوسط قليل انتهى **قوله** اي مما ان افعل الي اخر
 ان حرف توكيد وباء المتكلم اسمها وخبرها محذوف تقديره مخلوق
 على ما يقتضيه نفس اللفظ لكلامه ومما جاز ومجرور متعلق بالخبر المحذوف
 والمجرور هنا هو ما ذكره تامة ولهذا فسرهابا سر ويجوز ان يفسر
 بسى وان مع الفعل نسبية مصدره مؤخر لئلا يحذف وهذا
 الاعراب اقتضاة نفس اللفظ الذي ذكره بعد سوق المثال **قوله**
 في المعنى ان وصلتها في موضع خفض بدل لاس ما وزعم السمين في

وابن خروف وتبعهم ابن مالك وتقلد عن سيبويه انها معرفة ثلاث
 بمعنى الشئ او الاشياء وان وصلتها مبتدأ او الظرف جنس والجملة جنس لان
 قال ولا يتحصل الكلام معني طويل على هذا التقدير انتهى **قوله**
 خلق الانسان من عجل قال السمين في اعرابه جعل ذات الانسان
 كما خلقت من نفس العجلة دلالة على سرعة انقضاء الانسان بها
 فانها مادته التي اخذ منها **قوله** في التعجب قال الشيخ الديلمي
 سئل في شرح الحاشية التعجب انفعال يحدث في النفس عند
 مشاهدتها ما يحل سببه وتيقن في العادة وجوده ولهذا يصح
 التعجب على الله تعالى انه عالم لا يخفى عليه شئ وما ورد منه تعالى
 مخوما اصبرهم على النار مضروف الى مخاطب اي يجب ان يتعجب
 العباد منه **قوله** اي شئ حسن زيدا او موقول سيبويه اي
 كون ما احسن زيدا نكرة تامة قال في المعنى خبره بذلك جميع المصنفين
 الا المختص بخوزه وخوران يكون معرفة متوسطة والجملة بعدها
 في موضع رفع نعتا لها وعليها صلة لا محل لها وان تكون نكرة
 متوسطة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليها خبر المبتدأ
 محذوف وجوب التقدير شئ عظيم ونحوه انتهى وذهب القراوي
 درستويه الى انها استغناءية وضعف هذا من حيث اللفظ لانه
 نقل من النساء الى النساء لم يثبت ذلك واما من حيث المعنى فتقوي
 لانه كانه جمل السبب فاستغنى عنه وقد يستغنى عن الاستغناء
 بمعنى التعجب مخوما ادراك ما يكون الدين والماضي وقوع ما يستند
 عند سيبويه مع كونها نكرة غير مخصوصة والجملة خبر لان التشكيك
 مقصود ها هنا باعتبار الاهتمام المناسب للتعجب اي انه سببه
 مجهول لا يعرف **قوله** قولهم لا سرتما جرح قصير انفع الجذع القطع

قال



قال العلبي في شرح المقامات واصل هذا ان قصير بن سعيد
 المني احد وزراء خديجة بن مالك الابرش ملك الحيرة لما قتلت
 الزبامولة خديجة عذرا جده انفع توصلا الى الاخذ بدار مولاة
 خديجة واناها فاجبرها ان عمرو بن اخته خديجة فعلم بذلك وانه
 انتم بانه خان خاله واسار عليه بالمسير اليها فانت كنت الى ذلك
 واقام عندها وسفرتا الى العراق دفعت فلما كان اخر دفعة
 استصحب الرجال في الصناديق وعمراني حملته ودخلهم حصنا
 وبني واصحابها غارون فوثب عمرو واصحابه عليها وقتلها عمرو
 ويروي انه كان عندها صورة عمرو فلما رآته عرفت ما صنعت خائفا
 مشموما وقالت بيدي لا يدي عمرو انتهى **قوله** فيما نقل عن ليس
 في لغة الحجازيين لعلماء ليس شرط الربعة ولم يذكرها الشيخ هنا
 لان محلها كتب الخوف وقد ذكرها في شرح السدور اخذها ان
 يكون اسمها مقدر او جنسها موحرا والذاني ان لا يقتصر الاسم بان
 والثالث ان لا يقتصر الخبر بالاربع والرابع ان لا يليها معمول الخبر
 وليس طرفا ولا جارا ومجرورا فاذا استوفت هذه الشروط الربعة
 عملت هذا العمل سواء كان اسما وخبرها نكرة او معرفتين او
 كان الاسم معرفة والجنس نكرة والاعمال الستة وجود هذه الشروط الربعة
 بل يقولون ما ينبغي ان هذا المختص في شرح السدور وفي المعنى
 وان دخلت على الفعل لم تقل مخوما تنفقون لا ابتغا وجف الله
قوله ووصال فاعل بفعل محذوف بنفسه المذكور في الظاهر ان
 هذا الحذف وجوب اخذ من قوله بنفسه الفعل المذكور ولا يجمع بين
 المفسر والمفسر **قوله** ولم تكف ما من الافعال الاقل وطال
 وكثرة ذلك شبهة من برب وزعم بعضهم ان مانع هذه الافعال

مصدرية لا كانه قاله في المعنى وذكر قطب الدين في خواص الكافي
 ان ما المتصلة بهذه الافعال يجوز ان تكون مصدرية ويجوز ان تكون
 كاتبة ويظهر من ذلك في فصلها ووصلها لخطا فعلى الاول تفصل
 وعلى الثاني توصل **قوله** اعلaque امر الوليد بعد ما افتنان راسك
 والثغام الخلس . العلاقة بالفتح من اعلaque الحب وهي نصب
 بفعل مقدّر على المصدرية اي اتعلق علاقة وافتنان جمع الفتن
 واضلها اغضات الشجر والظاهر ان المراد بها شعور الراس
 والثغام بالفتح نبت يكون في الجبل يبيض اذ ابيض واخضر الثبات
 اذا اختلط طريبه وبياضه واخلس راسه اذا خالط سواده البياض

والله اعلم **الباب الرابع في الاشارة**
 الى عبارات محررة . هذا الخرماء وجد بخط مولف الشيخ الامام
 العالم العلامة قدوة المحققين شيخ الاسلام مفتي المسلمين
 شيخنا الفقيه صاحب النقايف المشهورة الاستاذ جلال الدين
 محمد بن احمد بن محمد المحلي الانصاري افاض في قدس الله روحه ونور
 ضريحه نقل في النسخ خطه تلميذا ابو الفضل محمد بن محمد بن محمد بن هادي
 الموصلي الطرابلسي افاض في عفا الله عنه بتاريخ اخرج جيب بالقاهرة
 ١٠٦٩ هـ . وكتبت هذه النسخة من نسخة منقولة من خط مولف

المذكور بتاريخ اواخر جمادى الآخرة ٩٧٧ هـ

هكذا ذكر تلميذ المؤلف والحمد لله

وحدوه والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده

م

